السوري لكل السوريين

/http://alsori.net

0997326097

alsorilklalsoreen@gmail.com

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

هوامش

مزارعو شمال وشرق سوريا: تسعيرة القمح جيدة ونطالب بتطوير آليات دعم القطاع الزراعي

الرقة/ حسن الشيخ

اعتبر عدد من المزارعين في شمال وشرق سوريا أن تسعيرة القمح التي أعلنت عنها الإدارة الذاتية «جيدة»، خاصة في ظل الخسائر المتوالية التي تعرضوا لها خلال المواسم السابقة، مؤكدين في الوقت ذاته على ضرورة تفعيل آليات أوسع لدعم وتطوير القطاع الزراعي الذي يشكل عماد الاقتصاد في المنطقة.

ويعتمد معظم مزارعي شمال وشرق سوريا على محصول القمح الذي يعد من أهم المحاصيل الشتوية في المنطقة، إذ يحتل مكانة استراتيجية في تأمين الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي، غير أن الموسم الزراعي لهذا العام شهد تحديات كبيرة بسبب الظروف الجوية القاسية، التي أثرت بشكل مباشر على المساحات المزروعة، لا سيما البعلية منها، كما انعكس ذلك سلباً على كميات الإنتاج المتوقعة.

ومع بدء موسم حصاد القمح لهذا العام، سادت حالة من القلق بين أوساط المزارعين، الذين أعربوا عن خشيتهم من تكرار الخسائر التي تكبدوها في المواسم السابقة، والتي جاءت نتيجة ارتفاع تكاليف الزراعة وانخفاض الأسعار.

إلا أن إعلان هيئة الاقتصاد والزراعة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، بتاريخ ١١ حزيران الجاري، عن تسعيرة القمح لهذا العام، ترافق مع عدد من الإجراءات الداعمة، ما أسهم في تبديد بعض المخاوف، ولاقى ترحيباً نسبياً من المزارعين.

وحددت الهيئة سعر شراء الطن الواحد من القمح لهذا الموسم بـ ٤٢٠ دولاراً أمريكياً، يتضمن دعماً مباشراً بقيمة ٧٠ دولاراً على كل طن، وذلك في خطوة تهدف إلى دعم المزارعين وتعزيز قدرتهم على الاستمرار والإنتاج.

في هذا السياق، قال المزارع خلف السعيد، والذي زرع هذا العام نحو ٤٠٠ دونم من القمح، إنه أنفق مبالغ كبيرة على موسمه، وكان يأمل بتسعيرة عادلة تضمن له هامش ربح جيد، وهو ما تحقق جزئياً بحسب تعبيره.

وأشار السعيد إلى وجود تسهيلات واضحة من قبل الجهات المعنية، خصوصاً فيما يتعلق بعملية تسويق المحصول إلى الصوامع القريبة، معتبراً ذلك خطوة إيجابية تصب في مصلحة دعم المزارع، مؤكداً عزمه على مواصلة استثمار مساحات أخرى من المحاصيل الصيفية هذا العام، بالاستناد إلى مردود القمح المسوّق.

من جانبه، طالب المزارع علي العكلة بضرورة ضبط السوق ومنع استغلال التجار لحاجة المزارعين، مشيراً إلى أن شريحة واسعة من أصحاب الأراضي الصغيرة لا يستطيعون تسويق محاصيلهم إلى الصوامع، مما يضطرهم لبيعها لتجار يشترونها بأسعار منخفضة تتراوح بين ٣٥٠ إلى ٣٧٠ دولاراً للطن، وهو ما يفقد قرار التسعيرة أهميته بالنسبة لهؤلاء.

وقال العكلة إن الإجراءات المرافقة لقرار الإدارة الذاتية مهمة جداً لأنها تعكس اهتماماً رسمياً بالقطاع الزراعي، لكنه شدد على ضرورة أن تكون هناك خطوات تنفيذية حقيقية، وتفعيل كل الإمكانات المتاحة لدعم هذا القطاع الحيوي، معتبراً أن استمرار المزارعين في الزراعة مرهون بوجود خطط عملية ومدروسة تضمن لهم الاستقرار والإنتاج.

وتبقى آمال المزارعين معلقة على أن تشكل هذه الإجراءات خطوة أولى في سياق بناء سياسة زراعية متكاملة تضمن استدامة الإنتاج ودعم العاملين في هذا القطاع الذي يشكل ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد المحلي في شمال وشرق سوريا.

صوت الناس

عبد الكريم البليخ

حلم البيت المؤجل

في سوريا، لم يعد امتلاك سقفٍ يأوي الإنسان وأسرته ضرباً من الترف أو طموحاً مؤجلاً، بل صار حلماً ثقيل الكلفة، يختلط فيه الأمل بالخذلان، وتتقاطع فيه الحاجة مع عجز الواقع. هو الحلم الأبسط، والأكثر إنسانية، الذي اصطدم بجدران مشهد اقتصادي متهالك، وبُنى تحتية متآكلة، وجمعيات سكنية تسعى جاهدة إلى التقاط أنفاسها بين أنقاض الوعود المتراكمة.

فما عادت أزمة السكن موضوعاً للاجتماعات التنموية أو البنود الإدارية، بل تحوّلت إلى معضلة يومية تُثقل كاهل المواطن، خصوصاً أولئك العائدين من التهجير، ليجدوا بيوتهم إما خاوية على عروشها أو مؤجرة بأسعار تتجاوز المنطق، حيث بلغ إيجار الشقة الواحدة في بعض المناطق ما يفوق ٤٠٠ دولار، ما دفع بالكثيرين إلى الإقامة المؤقتة داخل جدران نصف مكتملة، في محاولة لتفادي نزف الإيجارات.

وفي خضم هذا العسر، بدأت بعض الجمعيات السكنية تحاول إعادة بعث الحياة في مشاريعها المجمّدة منذ سنوات. منها ما وصل إلى مراحل متقدمة من التنفيذ، ومنها ما لا يزال على الهيكل، تكبّله صعوبات جمّة: غياب المنتسبين في المنافي، أو عجز الحاضرين عن الإيفاء بالالتزامات المالية.

بعض هذه الجمعيات نجحت رغم العقبات، وسلّمت مفاتيح البيوت إلى أصحابها، وتتهيأ لإطلاق مشاريع جديدة وسط عواصف التمويل وأسعار الأراضي المتصاعدة. ولعل اقتراح تخصيص أراضٍ من أملاك الدولة شكّل بارقة أمل في مواجهة وحش الغلاء، ودعماً لهذا الشكل التعاوني من الإسكان.

وثمة جمعيات أخرى عانت من استنزاف مادي ومعنوي، بعد أن تحوّلت مواقعها سابقاً إلى ساحات عسكرية، ليُستأنف العمل فيها لاحقاً، بإصرار لا يخلو من ألم. وتبقى نقطة الجذب في أن هذه الجمعيات تقدم السكن بتكلفة تقل كثيراً عن السوق، ما يجعلها الملاذ الوحيد لأصحاب الدخل المحدود. لكن العقبات تتناسل. فالقرار الحكومي رقم ١١٢٠٣ لعام ٢٠٢٣، القاضي بعدم تنفيذ أي رخصة بناء إلا عبر مقاول مرخّص، أفقد الجمعيات أداة تنفيذها الرئيسية: «الأمانة»، وأضاف عبئاً مالياً جديداً على كاهل المنتسبين، الذين بالكاد يملكون قوت يومهم.

ورغم كل ذلك، تتوالى الاجتماعات في مديريات التعاون السكني، في محاولة لإعادة إنعاش الروح في الجمعيات المنهكة. وشهدت تلك اللقاءات حضوراً لافتاً من منتسبين أثقلتهم الإجراءات، وسكنهم القلق من التشرد المُقنّع.

لكن التحديات لا تزال تمضي عكس التيار. فمشاريع سكنية كثيرة في المدن المتضررة تهاوت أو تجمّدت، والأعضاء المهجّرون خارج البلاد ما زالوا غائبين عن المشهد، فيما تظل أسعار البناء العالية حاجزاً لا يمكن تجاوزه بالنسبة لمعظم المنتسبين، ممن لا يملكون سوى الرغبة والصبر.

في مواجهة هذا التهالك، تقترح الجمعيات إنشاء صندوق إسكاني خاص لدعم المشاريع المتعثرة، وتطالب بتفعيل القانون ٣٧ لعام ٢٠١٩، الذي يتيح استخدام أموال الجمعيات المنحلة، وتخصيص محاضر شاغرة للجمعيات القادرة على إحياء الأمل.

إنها دعوة تنبع من حاجة حقيقية، من أناس يبحثون عن استقرار نفسي واجتماعي افتقده لسنوات. فالسكن ليس مجرد بناء من طوب وإسمنت، بل هو احتياج وجودي، وجذر في أرض الحياة. وهو، في هذه البلاد، لا يزال ينتظر إرادة صادقة ترفعه من ركام الحرب، وتمنحه اسماً على باب، لا وهماً في مخيلة.

فهل يتحوّل هذا الحلم إلى حقيقة، أم يبقى مجرد حطام آخر يُضاف إلى ذاكرة السوريين المثقلة؟

التحويلات المالية إلى سوريا تتراجع ٤٠٪... ملايين الأسر مهددة بفقدان مصدر دخلها الوحيد

تقرير/ مرجانة إسماعيل

تواجه سوريا تراجعاً حاداً في التحويلات المالية القادمة من المغتربين، في وقت تعتبر فيه هذه التحويلات شريان حياة أساسياً لملايين الأسر داخل البلاد. ووفق بيانات حديثة، بلغ حجم التحويلات خلال عام ٢٠٢٤ نحو ١,٨ مليار دولار، وهو ما يمثل المصدر الرئيسي للدخل لنحو ٥ ملايين سوري، أي ما يعادل ربع السكان المتبقين في البلاد.

وتكتسب هذه التحويلات أهمية استثنائية خلال المواسم والأعياد، حيث وصلت قيمتها اليومية خلال عيد الأضحى إلى ما بين ٧ و١٥ مليون دولار. ومع ذلك، تعاني الأسر المستفيدة من تآكل هذه المبالغ بسبب الفارق الكبير بين سعر الصرف الرسمي والسوق الموازية، بالإضافة إلى العمولات المرتفعة التي تفرضها شركات التحويل والصرافة.

ويكشف هذا التراجع – الذي يصل إلى ٤٠٪ مقارنة بذروة التحويلات في سنوات الحرب – عن تحول جذري في بنية الاقتصاد السوري، الذي بات يعتمد بشكل متزايد على التدفقات المالية الخارجية بدلاً من الإنتاج المحلي. وتُعزى أسباب هذا الانخفاض جزئياً إلى تغير سياسات دول اللجوء، التي استبدلت المساعدات النقدية بنظام القسائم الشرائية، ما قلّص من حجم الأموال المرسلة إلى الداخل السوري.

ويأتي ذلك في وقت تشهد فيه الأسواق المحلية موجة تضخم حادة، إذ ارتفعت الأسعار بنسبة ٢٠٪ خلال الأشهر الأخيرة. وتجد العائلات التي كانت تعتمد على ٢٠٠ دولار شهرياً لتغطية نفقاتها الأساسية، نفسها عاجزة عن تأمين حتى نصف احتياجاتها بنفس المبلغ.

التحويلات المصرفية الرسمية باتت أقل جاذبية، حيث يتجه كثير من السوريين إلى القنوات غير الرسمية هرباً من التعقيدات الإدارية وسوء إدارة سعر الصرف. ومع ذلك، شهدت الفترة الأخيرة تحسناً نسبياً بعد تخفيف القيود على التعامل بالعملات الأجنبية، ما أدى إلى انخفاض متوسط العمولات إلى نحو ٥٪ مقارنة بـ١٥٪ سابقاً.

لكن، ورغم هذا التحسن المحدود، تبقى التحديات كبيرة. فمع استمرار تدهور القطاعات الإنتاجية وتراجع حجم المساعدات الدولية، تصبح التحويلات المالية الوسيلة شبه الوحيدة لإنقاذ الأسر من الفقر المدقع. ويُحذر خبراء الاقتصاد من أن استمرار تراجع هذه التحويلات قد يدفع بملايين السوريين نحو حافة المجاعة، في ظل غياب أي بدائل اقتصادية فاعلة.

ويبدو أن الحكومة نفسها باتت تعتمد على هذه الأموال للحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي. وفي ظل انعدام حلول جذرية، تبقى البلاد عالقة في حلقة مفرغة قد تقضي إلى انهيار اجتماعي يفوق في خطورته تداعيات الحرب ذاتها.

السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة العدد ٢٧٢ - الأربعاء ١٨ حزيران ٢٠٢٥ م السعر: ١٠٠ل.س

السويداء تتحرك مجددًا.. الحراك السياسي يعود بمبادرات محلية ومساعٍ للحوار الوطني

الخبر ٢

العدالة والسلام... بين المحاسبة والمصالحة الحقيقية في سوريا الممزقة

في ظل الواقع المعقد الذي تمر به سوريا، تتعالى أصوات الاستياء والاستنكار والغضب، من عمق الشارع السوري، ويتزايد شعور معظم السوريون بالغبن والإحباط، حيث يواجهون اليوم محاولات كثيرة ومتنوعة تهدف إلى تجميل صور من تورطوا في الانتهاكات والمجازر التي تركت خلفها آلاف الضحايا والجرحى، ودمّرت حياة الأفراد والمجتمعات.

إنّ بناء سلم أهلي حقيقي ومستدام في سوريا، لا يمكن أن يبدأ إلّا من بوابة العدالة، العدالة التي تأخرت كثيراً، العدالة التي يجب أن تشمل الجميع بلا استثناء.

فلا يمكن التساهل أو تبييض صفحات القتلة الذين ارتكبوا أبشع الجرائم بحق المدنيين في جنوب دمشق، والمناطق الأخرى، أو الذين تورطوا في عمليات القتل والتهجير في الشمال السوري.

ولا يمكن تجاهل الانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها الفصائل المسلحة الموالية لأنقرة، التي مارست القتل والتهجير والتعذيب في مناطق عفرين ورأس العين وتل أبيض، وغيرها من مناطق شمال سوريا.

العدالة الانتقالية التي لا تبدأ بالمحاسبة، ليست سوى واجهة زائفة تهدف إلى تلميع صور الجناة وإعادة تدويرهم «كشركاء في المصالحة»، وهو أمر يعتبر إهانة مباشرة لدماء الضحايا، وألم عائلاتهم التي انتظرت سنوات طويلة قبل أن ترى أي عدل أو إنصاف.

إن أي مشروع حقيقي للمصالحة وللسلم الأهلي، يجب أن يبدأ ويرتكز على المحاسبة الشاملة والمتساوية لكل الأطراف التي تورطت في الاعتداء على المدنيين، سواء كانوا من النظام أو من الفصائل المسلحة أو من القوى الإقليمية التي لعبت أدواراً في زعزعة الأمن والاستقرار.

السلام الذي يُبنى على جثث الضحايا ودمائهم، وعلى إهمال حقوق المظلومين، لن يكون سوى مسرحية مؤقتة تخفي وراءها بذور صراعات قاسية وقادمة.

هيئة التحرير

عزيز ميرخان: سوريا لن تُبنى إلا بعقد اجتماعي جديد يتبنى التنوع

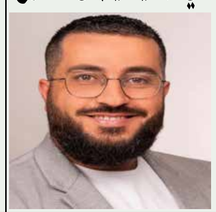

في ظل الانهيار العميق الذي تعيشه الدولة السورية، ووسط التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى التي شهدتها البلاد منذ عام ٢٠١١، تبرز الحاجة إلى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، عبر عقد اجتماعي جديد يعيد للسوريين كرامتهم وحقوقهم، وينهي إرث الحكم المركزي الأحادي.»٣

الهجوم الإسرائيلي ضد إيران يُنذر بحرب شاملة في الشرق الأوسط

مثلت الضربة الجوية الواسعة التي نفذتها إسرائيل ضد منشآت نووية وعسكرية داخل إيران تحولاً استراتيجياً في مسار الصراع بين الطرفين، وسط مخاوف من انزلاق المنطقة نحو مواجهة شاملة قد تعيد رسم توازنات القوى الإقليمية. الهجوم الذي استهدف مواقع يُعتقد أنها تشارك في تطوير القدرات النووية، أثار جدلاً واسعاً حول توقيته ودوافعه، في ظل رد إيراني محدود لم يرتقِ إلى مستوى التصعيد الإسرائيلي.»٥

محمد العزو.. وداعاً أبا آثار.. سيّد الفخار النبيل

برحيله، يغيب وجهٌ من وجوه الرّقة الثقافية الأكثر صدقاً وعمقاً، يغيب محمد العزو، (٧٦) عاماً الباحث والمثقف والإنسان، تاركاً فراغاً لا يُسدّ، وسيرةً لا يُمكن أن تُنسى. رحل بصمتٍ يُشبه صمته العميق حين ينحني فوق قطعة فخار يستنطقها، أو حين يُحدّق في تلّ قديم كمن يصغي إلى التاريخ وهو يتنهّد.»١٢

أهالي الساحل السوري تحت خط الحياة.. فقرٌ مستفحل وحكومة غائبة

يعاني سكان الساحل السوري من تدهور متواصل في المستوى المعيشي، حيث تتسع الفجوة بين الدخل والإنفاق الضروري، في ظل انقطاع الرواتب وارتفاع معدلات البطالة، وسط غياب البدائل الاقتصادية الفعالة. وتشير المؤشرات المرتبطة بالمعيشة من زاوية استهلاكية، إلى أن تكاليف السكن والمواصلات والتعليم والرعاية الصحية واللباس والأدوات المنزلية والاتصالات، تمثل جوانب أساسية لضمان مستوى معيشي مستقر.»٦

السويداء تتحرك مجددًا.. الحراك السياسي يعود بمبادرات محلية ومساعٍ للحوار الوطني

السويداء/ لطفي توفيق

استقبلت السويداء، وفداً من شباب فلسطين من بلدة قلقيلية في الضفة الغربية، ضمن زيارة تضامنية شملت جولات في مناطق المحافظة. وقد وجه الوفد رسالة مؤثرة من ساحة الكرامة في السويداء، أشاد فيها بمواقف أهالي المحافظة الوطنية والقومية، داعياً إلى التصدي للإشاعات المغرضة التي تستهدف المنطقة.

كما عاد الحراك السياسي إلى السويداء عبر سلسلة من الفعاليات والمبادرات التي تنادي بالحوار والتوافق بين التيارات السياسية والدينية والاجتماعية في المحافظة، سعياً لوضع صياغات توافقية لمطالب الأهالي، وإعادة ترتيب علاقة المحافظة مع الحكومة السورية الانتقالية.

وأعلنت مؤخراً مبادرات بارزة، منها مؤتمر «الهيئة العامة لحراك السويداء السلمي» التي تأسست العام الماضي خلال الحراك المدني ضد نظام الأسد، إلى جانب مؤتمر آخر يُنتظر عقده هذا الأسبوع تحت عنوان «مؤتمر الإنقاذ الوطني في السويداء».

وقد أشار متابعون من القاعدة الشعبية إلى تشابه في الخطوط العريضة بين المؤتمرين، خاصة في تشخيص واقع المحافظة وتحديد أولوياتها المحلية والوطنية.

وغدد مؤتمر حواري بدعوة من الهيئة العامة، جمع ممثلي التيارات السياسية والعسكرية والدينية، وركزت المداخلات على شكل الدولة المنشودة، مؤكدين على ضرورة بناء دولة مدنية ديمقراطية تعتمد اللامركزية. كما تناول المشاركون التحديات الراهنة في علاقة السويداء بالإدارة الانتقالية في دمشق، وسبل مكافحة خطاب الكراهية والتحريض الطائفي، ووقف الانتهاكات والهجمات في المنطقة.

وفي كلمة له، أكد الناطق باسم حركة رجال الكرامة أن السويداء لا تعاني من انقسامات جوهرية، بل من تباين في وجهات النظر السياسية، مع اتفاق أغلبية أبناء المحافظة على حماية كرامتهم وأمنهم، مع دعوة واضحة لوحدة الصف وفتح باب الحوار مع جميع المبادرات.

رغم ذلك، اقتصرت مخرجات المؤتمر على نقاط عامة دون تحديد خارطة طريق سياسية واضحة للتحول إلى خطوات تنفيذية.

وبدأت لجنة تحضيرية من الشخصيات السياسية والمدنية في السويداء، داخل وخارج البلاد، منذ أكثر من شهر الاستعداد لمؤتمر «الإنقاذ الوطني»، الذي يهدف إلى جمع كافة المكونات الاجتماعية والدينية في المحافظة، لتشكيل لجنة تمثيلية تعبر عن مختلف الأطياف.

وخلال مؤتمر صحفي، أكد المنظمون على ضرورة وضع خطة تنفيذية واضحة لمخرجات المؤتمر، المرتقب عقده هذا الأسبوع. وينطلق المؤتمر من اتفاق تم بين مشايخ ووجهاء الطائفة وسلطة دمشق في أيار الماضي، بهدف إلى كسر الجمود السياسي وتنظيم العلاقة بين التيارات المحلية والحكومة السورية الانتقالية.

وتشير مصادر إلى أن المؤتمر يحمل أيضاً اسم «مؤتمر السويداء العام إلى سوريا الواحدة الموحدة».

ورغم الأهمية التي يحملها هذان المؤتمران، يرى مراقبون أن المرحلة تتطلب الانتقال إلى خطوات عملية واضحة تنهي حالة الجمود السياسي، وتُحول النقاشات العامة إلى تنفيذ حقيقي يصب في خدمة مطالب أهالي السويداء

انفلات أمني واسع في ريف حلب وسط غياب واضح للجهات المعنية وانتشار السلاح بشكل عشوائي

حلب/ خالد الحسين

يشهد الريف الحلبي حالة متزايدة من الفوضى والانفلات الأمني في ظل غياب شبه تام للجهات الحكومية المعنية بحفظ النظام وتطبيق القانون، حيث يعاني السكان من تصاعد أعمال العنف وانتشار السلاح بشكل عشوائي، ما أدى إلى تزايد حوادث القتل والاعتداءات على الممتلكات الخاصة.

ويعزو كثير من الأهالي هذا الوضع إلى غياب دور الشرطة والجهات الأمنية، مما فتح المجال أمام جماعات مسلحة غير منضبطة، أغلبها تتبع لعوائل أو عشائر محلية، لبسط نفوذها والتصرف خارج إطار القانون.

في مدينة السفيرة، التي كانت تُعرف سابقاً بهدوئها النسبي، تعيش اليوم حالة من التوتر والخوف. ويقول الأهالي إن نشاط المسلحين غير المنضبطين في تصاعد، حيث يقومون بعمليات اعتداء على السكان لأتفه الأسباب، مستخدمين السلاح بشكل علني ودون أي رادع قانوني.

أبو عماد، أحد سكان المدينة، قال: «صرنا نخاف نطلع من بيوتنا بعد المغرب. اللي معه سلاح هو صاحب الكلمة، وإذا حكيت كلمة الحق ممكن تتعرض للتهديد أو الضرب أو حتى القتل». وأضاف بأسى: «الدولة غائبة تماماً، لا شرطة ولا دوريات ولا محاسبة، وكأننا نعيش في غابة، مو دولة».

وفي بلدة عندان الواقعة في الريف الشمالي الغربي لحلب، لا يبدو المشهد مختلفاً، فقد سجلت البلدة مؤخراً عدة حوادث قتل عشوائي نتيجة خلافات بسيطة تطورت بسرعة بسبب وجود السلاح في أيدي الجميع.

يقول أحمد، شاب من سكان البلدة، إنه شهد حادثة مأساوية قبل أسبوعين: «خلاف بسيط بين شابين على موقف سيارة انتهى بمقتل أحدهم بعد أن سحب الآخر سلاحه وأطلق النار عليه أمام الناس. الجهات الأمنية لم تأتِ، وحتى لو أتت، ما بتمسك ولا بتحاسب، لأن القاتل ملثم غير معروف يضرب وبهرب».

ويشير أحمد إلى أن هذه الحوادث باتت تتكرر بشكل مقلق، في وقت يشعر فيه الأهالي بأنهم متروكون لمصيرهم دون حماية أو عدالة.

أما في بلدة حريتان، القريبة من عندان، فتتكرر الشكاوى من تغول المجموعات المسلحة على حساب مؤسسات الدولة.

تقول أم خالد، وهي التي فقدت ابنها قبل أشهر إثر شجار تطور إلى إطلاق نار: «ابني كان شاب خلوق، راح ضحية رصاصة طائشة. قدمنا شكاوى لراجعنا المخفر أكثر من مرة، بس الكل بيقولك الموضوع أكبر منا، وكأنو دم ولادنا ما له قيمة». وتضيف بغضب: «ليش الدولة ما بتقعل الشرطة؟ وين العدالة؟ نحنا مواطنين إلنا حقوق، ولا بس القوي هو اللي إله حق؟».

ويرى مراقبون أن تفشي هذه الظواهر في الريف الحلبي لا يمكن فصله عن الظروف العامة التي مرت بها المنطقة خلال السنوات الماضية، من حروب ونزوح وفقر وغياب طويل لمؤسسات الدولة، ما أدى إلى نشوء فراغ أمني استغلته جهات مسلحة لترسيخ وجودها ونفوذها.

ويحذر هؤلاء من أن استمرار هذا الواقع دون تدخل حقيقي وجاد من قبل الحكومة، ينذر بتدهور أكبر في النسيج الاجتماعي وازدياد معدلات الجريمة.

من جهتهم، يطالب الأهالي بشكل عام بضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لإعادة تفعيل دور الشرطة وتوفير الإمكانيات اللازمة لضبط الأمن، إلى جانب محاسبة كل من يعتدي على حياة الناس وممتلكاتهم، بغض النظر عن خلفيته أو انتمائه. كما يدعون إلى فرض رقابة مشددة على انتشار السلاح، ووضع حد لحالة الفوضى التي باتت تهدد أمنهم اليومي وحياتهم الطبيعية.

الشرع يُصدر مرسوماً بتشكيل لجنة عليا لانتخابات مجلس الشعب في سوريا

أصدر رئيس المرحلة الانتقالية السورية أحمد الشرع، أمس الجمعة، مرسوماً يقضي بتشكيل اللجنة العليا للإشراف على انتخابات مجلس الشعب، وفقاً لما نصّ عليه الإعلان الدستوري الصادر في آذار الماضي.

وينص المرسوم رقم ٦٦ لعام ٢٠٢٥ على أن يتألف مجلس الشعب من ١٥٠ عضواً، يعيّن الرئيس ثلثهم، في حين يتم انتخاب الثلثين الآخرين من قبل هيئات ناخبة فرعية تُشكّل تحت إشراف اللجنة العليا.

وبحسب المرسوم، يُوزّع أعضاء المجلس على المحافظات السورية حسب عدد السكان، وضمن فئتين: "الأعيان" و"المثقفين"، وفق معايير تضعها اللجنة العليا للانتخابات.

وتتكوّن اللجنة من ١١ عضواً، من بينهم سيدتان، ويرأسها محمد طه الأحمد، وتضم في عضويتها كلاً من: حسن إبراهيم الدغيم، عماد يعقوب برق، لارا شاهر عيزوقي، نوار الياس نجمة، محمد علي محمد ياسين، محمد خضر ولي، محمد ياسر كحالة، حنان إبراهيم البلخي، بدر الجاموس، وأنس العبده.

وبحسب ما ورد، ستكون اللجنة مسؤولة عن تنظيم العملية الانتخابية وتشكيل الهيئات الفرعية التي ستُشرف على انتخاب ثلثي أعضاء المجلس، الذين سيتوزعون على المحافظات السورية على النحو التالي:

حلب: ٢٠ مقعداً
دمشق: ١١ مقعداً
ريف دمشق: ١٠ مقاعد
حمص: ٩ مقاعد

حماة: ٨ مقاعد
اللاذقية: ٦ مقاعد
طرطوس: ٥ مقاعد
إدلب: ٧ مقاعد
دير الزور: ٦ مقاعد
الحسكة: ٦ مقاعد
الرقة: ٣ مقاعد
درعا: ٤ مقاعد
السويداء: ٣ مقاعد
القنيطرة: ٣ مقاعد

ويأتي هذا المرسوم بعد أشهر من حلّ مجلس الشعب السابق خلال "مؤتمر النصر" الذي شهد تنصيب أحمد الشرع رئيساً، في أعقاب إسقاط نظام بشار الأسد.

وكان الإعلان الدستوري المؤقت الذي صدر في مارس قد حدد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، يتولى خلالها مجلس الشعب مهام السلطة التشريعية، بما يشمل إقرار القوانين والموازنة العامة، والمصادقة على المعاهدات الدولية، وإصدار العفو العام، بالإضافة إلى تحديد آليات ممارسة الحصانة البرلمانية.

كما ينص الإعلان على أن القوانين التي يُقرّها المجلس تُعرض على رئيس الجمهورية، الذي يحق له الاعتراض خلال شهر، ولا تُعتمد مجدداً إلا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس.

«نكهات الموت»... الصحة العالمية تحذر من طرق الترويج للسجائر

أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن القائمين على صناعة التبغ يواصلون استخدام النكهات والتغليف والإعلانات للترويج لمنتجهم، حيث تشير الإحصاءات إلى أنه يتم إنفاق أكثر من مليون دولار في الساعة على الإعلانات، بحثًا عن مستهلكين جدد وشباب باستمرار، لأن القائمين عليها يعلمون أن منتجاتهم تقتل ما يصل إلى نصف مستخدميها.

٨ مليون ضحية سنويًا

ففي حلقة جديدة من برنامج «العلوم في خمس»، الذي تقدمه فيسميتا غوبتا سميث وتبثه منظمة الصحة العالمية عبر منصاتها الرسمية، قالت سيمون سانت كلير، خبيرة مكافحة التبغ بمنظمة الصحة العالمية، إن صناعة التبغ تُدرك جيدًا أن منتجاتها تقتل حوالي ثمانية ملايين شخص حول العالم سنويًا، وللحفاظ على أعمالها، يجب عليها باستمرار استقطاب مستخدمين جدد ليحلوا محل أولئك الذين يموتون بسبب استخدام منتجاتها. ولأن منتجاتهم ضارة للغاية، فهم يبذلون قصارى جهدهم لجعلها جذابة، وخاصة للشباب. ومن أبرز أساليبهم استخدام النكهات.

فخ النكهات

وأضافت كلير أنه «إذا فكر المرء في الأمر، فسيجد أن التبغ بحد ذاته قاسٍ وغير جذاب، ولكن عند إضافة النعناع أو المانجو أو العلكة أو الفانيليا، يبدو أقل خطورة.. إن النكهات مصممة لجذب الشخص ثم إيقاعه مدمنًا. إنها ليست صدفة، بل هو تصميم مُخطط له بإحكام».

وتُظهر الأبحاث أن النكهات هي أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال والشباب إلى بدء استخدام منتجات النيكوتين والتبغ، وبمجرد بدء ذلك، يصبحون مدمنين بسرعة.

تصميمات فاخرة

تستخدم شركات التبغ تصاميم بسيطة وألوانًا زاهية لجعل منتجاتها تبدو فاخرة أو حتى نظيفة. ولكن، بحسب ما ذكرته كلير، لا يوجد ما يُسمى بمنتج تبغ آمن. إن السجائر الخفيفة على سبيل المثال مصممة بأبعاد أضيق وتُسوَق تقليديًا للنساء. تُربط غالبًا بالرقي والأناقة، ويُعتقد خطأً أنها أقل خطورة. لكنها في الواقع تُشكّل مخاطر مماثلة للسجائر العادية.

تخفي في شكل USB

ثم إذا تم النظر إلى منتجات النيكوتين الأحدث، الأنيقة والملونة وعالية التقنية، فللتوضيح، عند الحديث عن منتجات النيكوتين، فإن السجائر الإلكترونية، المعروفة أيضًا باسم vapes، هي الأكثر شيوعًا. صُممت السجائر الإلكترونية لتبدو مثل أقراص USB وأحمر الشفاه والأجهزة الأنيقة، والتي يسهل إخفاؤها عن الآباء والمعلمين، وهو أمر مثير للقلق بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالأطفال والشباب حسب كلير.

فوائد رائعة فور الاقلاع

يُلحق استخدام التبغ الضرر بجميع أعضاء الجسم تقريبًا، حيث يُسبب أمراض القلب وأمراض الجهاز التنفسي وأكثر من ٢٠ نوعًا من السرطان، بما يشمل سرطان الرئة.

ويُعد التبغ عامل خطر رئيسي للأمراض غير المعدية والوفاة المبكرة. لكن الخبر السار هو أن فوائد الإقلاع عن التدخين يمكن الشعور بها على الفور تقريبًا. في غضون ٢٠ دقيقة، ينخفض ضغط الدم ومعدل ضربات القلب. في غضون أسبوعين إلى ١٢ أسبوعًا، تتحسن وظائف الرئة والدورة الدموية. في غضون عام، ينخفض خطر الإصابة بأمراض القلب إلى النصف، ومع مرور الوقت، ينخفض خطر الإصابة بالأمراض المرتبطة بالتبغ بشكل كبير.

عشرات المليارات سنويًا

وأضافت كلير أن ميزانية تسويق شركات التبغ الكبرى أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول. إنهم ينفقون عشرات المليارات من الدولارات كل عام لإخفاء حقيقة أن التبغ قاتل، ويستخدمون مؤثري وسائل التواصل الاجتماعي والمهرجانات الموسيقية والهدايا التروجية للترويج لمنتجاتهم الضارة والمسببة للإدمان.

كما يستخدمون علامات تجارية تشبه الرسوم المتحركة وإعلانات أنيقة لجذب المستخدمين الشباب، وستلاحظ في بعض المتاجر أنهم يضعون منتجات النيكوتين والتبغ بالقرب من الحلوى، مما يدفع الأطفال إلى الاعتقاد بأنها بريئة أو حتى مثيرة.

إجراءات تنظيمية صارمة

إن العلم والأدلة والتوعية هي الأساس. كلما زاد وعي الناس بهذه الحيل، قلّت فعاليتها. إن هناك حاجة إلى ضمان وعي العامة بمدى ضرر منتجات التبغ وكيف تدمر العائلات والحياة. تعمل منظمة الصحة العالمية والدول معًا لوضع سياسات الصحة العامة، مثل الأماكن العامة الخالية من التدخين.

تشمل المواجهة الجادة اتخاذ إجراءات صارمة وحظر الإعلانات وجعل المنتجات أقل تكلفة من خلال فرض الضرائب ووضع صور وتحذيرات صحية على عبواتها. وتُظهر أحدث البيانات أن أكثر من خمسة مليارات شخص حول العالم محميون بواحد على الأقل من إجراءات تنظيمية صارمة وحاسمة.

مستهلك واعي

وفي الختام، نصحت كلير قائلة إن المستهلك لابد أن يكون واعيًا ولا يسقط ضحية لحملات الخداع، وحتى إذا بدت منتجات النيكوتين أو التبغ ممتعة أو لذيذة أو عصرية، فهي مصممة لجذبه، حتى يقع في دوامة الإدمان. لذا، يجب نشر الوعي ودعم السياسات التي تحمي الصحة العامة.

صفقة «ميتا» المليارية مع «Scale AI» هي أحدث اختبار لشراكات الذكاء الاصطناعي

سيُمثل استثمار شركة ميتا، مالكة فيسبوك، البالغ ١٤,٨ مليار دولار في شركة«Scale AI»، وتعيين الرئيس التنفيذي للشركة الناشئة المتخصصة في تصنيف البيانات، اختبارًا لنظرة إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى ما يُسمى بصفقات الاستحواذ على المواهب، والتي انتقدها البعض باعتبارها محاولة للتهرب من التدقيق التنظيمية.

وصفقات «الاستحواذ على المواهب» هي عملية استحواذ على شركة بهدف رئيسي هو الحصول على موظفيها ذوي الكفاءات العالية، وليس بالضرورة لأصولها أو منتجاتها.

وتُعدّ صفقة «ميتا»، التي أعلن عنها يوم الخميس، ثاني أكبر استثمار لميتا حتى الآن، وتمنح مالكة فيسبوك حصة غير تصويتية بنسبة ٤٩٪ في «Scale AI»، التي تستخدم عمالًا مؤقتين لتصنيف البيانات يدويًا، وتضم من بين عملائها منافسي «ميتا» مثل «مايكروسوفت»، و«OpenAI» مُطوّرة روبوت الدردشة الشهير شات جي بي تي».

هيكل الصفقة

على عكس الاستحواذ أو الصفقة التي من شأنها منح «ميتا» حصة مسيطرة، لا تتطلب الصفقة مراجعة من جهات مكافحة الاحتكار في الولايات المتّحدة. ومع ذلك، يُمكن لتلك الجهات التحقيق في الصفقة إذا رأت أنها صُممت لتجنب تلك المتطلبات أو للإضرار بالمنافسة، بحسب رويترز.

ويبدو أن الصفقة مُهيكلة لتجنب المخاطر المحتملة، مثل منع وصول المنافسين إلى خدمات «Scale» أو منح «ميتا» نظرة داخلية على عمليات المنافسين.

وقررت «غوغل» التابعة لشركة ألفابت قطع علاقاتها مع «Scale» بسبب حصة «ميتا» في الشركة، ويدرس عملاء آخرون التراجع عن التعاون معها، بحسب ما أوردته رويترز يوم الجمعة.

وفي بيان، قال متّحدث باسم «Scale AI» إن أعمال الشركة، التي تشمل العمل مع شركات كبرى وحكومات، لا تزال قوية، وإنها ملتزمة بحماية بيانات العملاء.

وقال مصدران مطلعان إن ألكسندر وانغ، الرئيس التنفيذي لشركة «Scale» البالغ من العمر ٢٨ عامًا، والذي سينضم إلى «ميتا» كجزء من الصفقة، سيبقى في مجلس إدارة «Scale»، ولكن سيتم وضع قيود مناسبة حول وصوله إلى المعلومات.

تضييق الجهات الرقابية

قال ويليام كوفاسيتش، مدير مركز قانون المنافسة في جامعة جورج واشنطن، إن شركات التكنولوجيا الكبرى ترى على الأرجح أن البيئة التنظيمية لشراكات الذكاء الاصطناعي أسهل في التعامل معها في عهد الرئيس دونالد ترامب مقارنة بعهد الرئيس السابق جو بايدن.

وأضاف أن مسؤولي إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار في إدارة ترامب صرحوا بأنهم لا يريدون تنظيم تطور الذكاء الاصطناعي، لكنهم أبدوا أيضًا شكوكًا تجاه منصات التكنولوجيا الكبرى.

وتابع: «هذا يدفعني للاعتقاد بأنهم سيواصلون التدقيق في أنشطة الشركات. هذا لا يعني بالضرورة أنهم سيتدخلون بطريقة قد تُثبط العلاقات»، في إشارة إلى الشراكات بين الشركات.

ويبدو أن تحقيقات لجنة التجارة الفيدرالية في صفقات الاستحواذ على المواهب السابقة في حالة جمود حاليًا. ففي عهد إدارة بايدن، فتحت لجنة التجارة الفيدرالية تحقيقات في صفقة «أمازون» لتوظيف كبار المديرين التنفيذيين والباحثين من شركة «Adept» الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي، وكذلك في صفقة «مايكروسوفت» البالغة قيمتها ٦٥٠ مليون دولار مع «Inflection AI»، والتي سمحت لمايكروسوفت باستخدام نماذج «Inflection» وتوظيف معظم موظفي الشركة الناشئة، بمن فيهم مؤسسوها المشاركون.

وأكد مصدر مطلع أن صفقة «أمازون» أُغلقت دون أي إجراء إضافي من الجهة التنظيمية. وبعد أكثر من عام من بدء تحقيقها، لم تتخذ لجنة التجارة الفيدرالية أي إجراء ضد «مايكروسوفت» بشأن «Inflection»، على الرغم من استمرار تحقيق أوسع نطاقًا بشأن ممارسات عملاق البرمجيات.

خطوة ذكية ولكن

قال ديفيد أولسون، أستاذ قانون مكافحة الاحتكار في كلية الحقوق بجامعة بوسطن، إن استحواذ «ميتا» على حصة أقلية غير تصويتية كان خطوة ذكية.

وأضاف: «أعتقد أن هذا يمنحهم حماية كبيرة في حال تعرضهم قرر أحد ملاحقتهم»، مشيرًا إلى أنه لا يزال من الممكن أن ترغب لجنة التجارة الفيدرالية في مراجعة الاتفاقية.

لكن هناك بعض المتشككين في صفقة «ميتا». قالت السيناتور الديمقراطية إليزابيث وارن، التي تُجري تحقيقات في شراكات الذكاء الاصطناعي التي تشمل «مايكروسوفت» و«غوغل»، إنه يجب التدقيق في استثمار «ميتا».

وقالت في بيان يوم الجمعة: «ميتا بإمكانها أن تُطلق على هذه الصفقة ما تشاء ـ لكن إذا كانت تنتهك القانون الفيدرالي لأنها تسحق المنافسة بشكل غير قانوني أو تُسهّل على ميتا الهيمنة بشكل غير مشروع، فعلى جهات مكافحة الاحتكار التحقيق فيها ومنعها».

وفي حين تواجه «ميتا» دعوى احتكارية خاصة بها من قبل لجنة التجارة الفيدرالية، يبقى من غير الواضح ما إذا كانت الجهة الرقابية ستطرح أي أسئلة حول استثمارها في «Scale».

مصعب محمد... أيقونة الكرة الجزراوية ولاعب بارز في تاريخ الكرة السورية

يُعدّ مصعب محمد من أبرز نجوم كرة القدم في الحسكة، وأحد الأسماء التي طبعت حضورها في الملاعب السورية لعقود، لاعباً ومدرباً، وصاحب مسيرة حافلة بالعطاء في الملاعب الخضراء.

من مواليد عام ١٩٧٤، نشأ مصعب في بيئة رياضية وعاشقاً لكرة القدم منذ نعومة أظفاره، حيث انطلقت مسيرته الكروية في نادي الجزيرة، النادي الأم في مدينته الحسكة، حيث تدرّج في فئاته العمرية وشارك في كافة مسابقاته، قبل أن يلفت الأنظار بمهاراته الرفيعة في خط الوسط وقدرته على بناء الهجمات وصناعة الأهداف بذكاء وهدوء.

موهبته لم تغب عن أعين الكبار، فاستدعاه نادي الجيش – أحد أبرز فرق الدوري السوري – ليَنضم إلى صفوفه، وهناك أثبت مصعب مكانته كلاعب من الطراز الرفيع، مساهماً في تتويج النادي بلقب الدوري السوري موسم ١٩٩٧-١٩٩٨، ومُسجلاً أحد الأهداف الحاسمة في ذلك الموسم التاريخي. كما شارك في جميع مباريات الفريق محلياً وقارياً، وكان عنصراً فعالاً في كافة انتصاراته.

رغم نجاحه في نادي الجيش، بقي ولاؤه لنادي الجزيرة حاضراً، حيث اختار أن يختتم مسيرته الكروية كلاعب في صفوفه، ونجح بقيادته إلى الصعود إلى الدوري الممتاز في موسم ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بعد غياب طويل.

أما على صعيد المنتخبات الوطنية، فقد تلقى مصعب دعوات متتالية لتمثيل منتخبات الشباب والأولمبي والرجال، وشارك في عدة بطولات عربية وقارية، كما مثّل المنتخب العسكري في بطولة دولية أُقيمت في مدينة الإسكندرية، وحقق خلالها المركز الرابع. غير أن مسيرته الدولية تعثرت بإصابات متكررة، حرمته من الظهور في بعض البطولات الهامة، أبرزها تصفيات كأس العالم ٢٠٠٢ والبطولة العربية في بيروت.

بعد اعتزاله اللعب، انتقل مصعب إلى عالم التدريب، فخضع لعدد من الدورات التدريبية المتقدمة بإشراف الاتحادين الآسيوي والعربي، وحصل على عدة شهادات أهلته لتدريب فرق محلية كبرى، من بينها الجزيرة، الشرطة، الطليعة، النواعير، المجد، حطين، والوثبة. عُرف بأسلوبه التدريبي المنظّم، وبتعامله الهادئ مع اللاعبين، حتى لُقّب بـ«المدرب الهادئ وصاحب القرار الحاسم». وتمكّن من إنقاذ عدة فرق من شبح الهبوط في أصعب الظروف.

كما عمل مدرباً مساعداً للمنتخب الأولمبي إلى جانب المدرب أيمن الحكيم، وشغل منصب عضو في لجنة المدربين بالاتحاد السوري لكرة القدم عام ٢٠١٩.

ومن أبرز إنجازاته قيادة نادي الجزيرة إلى دوري الدرجة الأولى بعد غياب دام نحو ١٥ عامًا، والمساهمة في إحراز ألقاب مع نادي الجيش، أبرزها وصافة بطولة الأندية العربية أبطال الكؤوس لثلاث مرات متتالية، وبطولات الدوري والنخبة العربية، إضافة إلى مشاركته في بطولة كأس آسيا للشباب، وبطولة الصداقة الدولية.

واختتم مصعب محمد مسيرته الكروية في لقاء ودي جمع نجوم الكرة السورية بنادي الجزيرة، انتهى بفوز الأخير ٤-١، وشهد تكريماً رسمياً له من القيادات الرياضية والأندية التي درّبها، اعترافاً بمشواره الطويل وإنجازاته التي ستظل حاضرة في ذاكرة الكرة الجزراوية والسورية عموماً.

ما هو النظام الجديد لكأس العالم للأندية ٢٠٢٥؟ وما الفرق المشاركة؟

هناك قارات أخرى لا تُعطي اهتماماً كبيراً بالبطولة كقارة أوروبا بسبب كون دوري أبطال أوروبا هي البطولة الكبرى والأغلى بالنسبة للقارة العجوز.

وقد تم إنشاء البطولة بأكثر من شكل مختلف على مر السنين، حيث أنه خلال الفترة من عام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠٠٠ تم تنظيم البطولة باسم كأس الإنتركونتيننتال والتي تجمع ما بين الاتحاد الأوروبي واتحاد «كونميبول» الخاص بقارة أمريكا الجنوبية، والتي كانت تجمع بين الفائز بدوري أبطال أوروبا ضد الفائز من كأس ليبرتادوريس في مباراة واحدة بالنهائي، وتُعد هذه البطولة هي السبب الرئيسي لتنظيم مونديال الأندية.

حتى جاء عام ٢٠٠٠ الذي تم إنشاء البطولة فيه باسم كأس العالم للأندية تحت تنظيم «فيفا»، ولكن لم يُلعب من البطولة سوى نسخة واحدة وتوقفت البطولة حتى عام ٢٠٠٥.

ما هو النظام الجديد لكأس العالم للأندية ٢٠٢٥؟

اتخذ «فيفا» قرارًا بزيادة عدد الفرق المشاركة في بطولة كأس العالم للأندية إلى ٣٢ فريقًا، بدلًا من الاقتراح السابق بزيادة عدد الأندية إلى ٢٤ ناديًا.

كما صادق مجلس «فيفا» على النهج المُتَّبع في توزيع المقاعد، حيث تم اتخاذ القرار بناءً على مجموعة من المقاييس والمعايير الموضوعية التي خلُصت إلى تحديد عدد المشاركين من كل اتحاد قاري.

وأوضح مجلس الاتحاد الدولي أنّه سيتم تقسيم الفرق إلى ٨ مجموعات كل مجموعة مكونة من أربعة فرق، على أن يتأهل الأول والثاني عن كل مجموعة.

وبداية من دور الـ ١٦ تُقام مباراة واحدة والفائز يتأهل للدور القادم، كما لن يكون هناك مباراة لتحديد المركزين الثالث والرابع.

ما هو نظام المشاركة الجديد في بطولة كأس العالم للأندية؟

النظام الجديد لكأس العالم للأندية سيشهد مشاركة ٣٢ ناديًا بصورة إجمالية، يتم تقسيمها على النحو التالي..

١٢ ناديًا من الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، بالإضافة إلى أربعة أندية من الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، ومثلها لكل من الاتحاد الإفريقي لكرة القدم واتحاد أمريكا الشمالية والوسطى والكاريبي لكرة القدم، بالإضافة إلى ستة أندية من اتحاد أمريكا الجنوبية لكرة القدم، وفريق من اتحاد أوقيانوسيا لكرة القدم، وفريق من الدولة المستضيفة للبطولة.

غياب حاملي اللقب الإنكليزي والإسباني

وعلى الرغم من تتويجهما مؤخرا ببطولتي الدوري الإسباني والإنجليزي إلا أن برشلونة وليفربول يعتبران أبرز غائبين عن المسابقة والسبب يعود إلى طريقة التأهل لكأس العالم للأندية.

ففي القوانين المخصصة لمنطقة «يويفا» أي الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، يوجد ١٢ مقعدا مؤهلا وهي لأخر ٤ فائزين بدوري أبطال أوروبا، ريال مدريد (٢٠٢٢، ٢٠٢٤) وتشيلسي (٢٠٢١) ومانشستر سيتي (٢٠٢٣)، وبما أن ريال مدريد قد فاز ببطولتين خلال هذه الفترة، منحت بطاقة إضافية للآخرين.

وتم تحديدهم من خلال تصنيفات الاتحاد الأوروبي لكرة القدم على مدار السنوات الأربع الماضية قياسا على الأداء في دوري أبطال أوروبا فقط وليس أي بطولة قارية أخرى كذلك لا يسمح بتأهل أكثر من ناديين في البلد الواحد، وهو ما جعل بايرن ميونخ ودورتموند (ألمانيا)، وإنتر ميلان ويوفنتوس (إيطاليا)، وباريس سان جيرمان (فرنسا)، وأتلتيكو مدريد (إسبانيا)، وبورتو وبنفيكا (البرتغال)، وحتى سالزبورغ (النمسا) يحصلون على مقاعد بدلا من ليفربول وبرشلونة ونابولي وميلان الإيطاليين اللذين يحتلان مراتب أعلى من بنفيكا وسالزبورغ.

عدد الأندية المشاركة في البطولة بشكل ملحوظ.

«فيفا» وتحت قيادة السويسري جياني إنفانتينو يطمح إلى مشاركة عدد أكبر من الأندية والمنتخبات في بطولات الاتحاد الدولي المختلفة، لزيادة رقعة المشاركة وزيادة التنافسية في بطولات «فيفا».

البداية كانت من رفع عدد المنتخبات المشاركة في بطولة كأس العالم إلى ٤٨ منتخبًا بداية من مونديال ٢٠٢٦، الذي تستضيفه الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

التغيير الشامل الذي قرر «فيفا» تطبيقه امتد بالفعل إلى كأس العالم للأندية، حيث أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم عن النظام الجديد للبطولة ومتى يبدأ العمل به.

وكان هناك اقتراح سابق بزيادة عدد الأندية المشاركة في كأس العالم للأندية إلى ٢٤ ناديًا وإقامتها في الصين في عام ٢٠٢١، لكن تم إلغاء هذا الاقتراح بسبب جائحة فيروس كورونا.

وفي التقرير التالي، يقدم لكم «جول.كوم» كل ما تريد معرفته عن النظام الجديد لكأس العالم للأندية، ومتى يبدأ تطبيقه والكثير من الأمور الأخرى المتعلقة بالبطولة.

ما هو النظام الحالي لكأس العالم للأندية؟

يُشارك في كأس العالم للأندية أبطال الاتحادات القارية الـ٦، بالإضافة إلى بطل الدوري للبلد المُضيف.

تُعد البطولة من البطولات الهامة لكثير من القارات مثل قارة أمريكا الجنوبية وإفريقيا نظراً للقيمة المادية الكبيرة للبطولة، ولكن

أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» رسميًا خلال الكشف عن تقريره السنوي لعام ٢٠٢٢ عن إجراء تغيير شامل في بطولة كأس العالم للأندية، حيث سيرتفع

تعرف على النظام الجديد لبطولة كأس العالم للأندية، والذي أقره الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا»، ونظام المشاركة الجديد بعد التحديث..

عزيز ميرخان: سوريا لن تُبنى إلا بعقد اجتماعي جديد يتبنى التنوع

حاوره/ مجد محمد

في ظل الانهيار العميق الذي تعيشه الدولة السورية، ووسط التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى التي شهدتها البلاد منذ عام ٢٠١١، تبرز الحاجة إلى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، عبر عقد اجتماعي جديد يعيد للسوريين كرامتهم وحقوقهم، وينهي إرث الحكم المركزي الأحادي.

ولتسليط الضوء على هذه القضايا الجوهرية، أجرت صحيفة «السوري» حواراً مطولاً مع الأستاذ عزيز ميرخان، الباحث في مركز الخابور للدراسات الاستراتيجية، تطرّق فيه إلى أسباب تفكك الدولة السورية، ومآلات العقود الدستورية المطروحة، وتقييم تجربة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وسبل بناء دولة ديمقراطية حقيقية في المستقبل.

انهيار العقد الاجتماعي كانت نتيجته انهيار الدولة السورية، ما رأيك بهذا؟

يرى ميرخان أن ما شهدته سوريا لم يكن مجرد انهيار سياسي، بل تفككاً بنيوياً لعقد اجتماعي زائف، فُرض بالقوة ولم ينبع من إرادة شعبية حقيقية. وأضاف:

«لم يؤسس النظام البعثي أي شكل من أشكال التعاقد بين الدولة والمجتمع، بل فرض عقيدة الدولة الأمنية كحقيقة وحيدة، مهمّشاً المكونات القومية والدينية والطبقية تحت غطاء الوحدة الوطنية، التي لم تكن سوى قناع لسلطة أمنية عسكرية ضيقة هيمنت على المجال العام. ومع سقوط السلطة المركزية بعد ٢٠١١، انهار هذا العقد الهش، وانكشفت الحقيقة المرة، إذ لم يكن هناك توافق اجتماعي أو سياسي حقيقي حول شكل الدولة، ولا حول هوية المجتمع، ولا منظومة الحقوق والواجبات. هكذا بدأ السوريون، ولأول مرة منذ الاستقلال، بطرح أسئلة جذرية: من نحن؟ كيف نعيش معاً؟ وبأية صيغة حكم؟»

الإعلان الدستوري لسلطة دمشق، هل يشكل عقداً اجتماعياً مرضياً للجميع؟

عن هذا السؤال، اعتبر ميرخان أن «الإعلان الدستوري الذي أصدرته سلطة دمشق برئاسة أحمد الشرع كان محاولة لترميم ما يمكن ترميمه من هوية سياسية لسوريا ما بعد الحرب».

لكنه استدرك قائلاً:

«رغم أهميته الرمزية، إلا أن الوثيقة لم ترقَ إلى مستوى وثيقة تأسيسية لدولة جديدة. فهي مكتوبة بلغة أقرب إلى الأدبيات الكلاسيكية للدولة الوطنية المركزية، ولم تُحدث قطيعة معرفية مع النموذج البعثي الذي ثار السوريون ضده. الإعلان لم يتطرق لقضايا جوهرية مثل الهوية المركبة أو الاعتراف بالمكونات القومية الأخرى كالكرد والسريان والتركمان، كما غابت عنه مفاهيم العدالة الاجتماعية، والتمكين السياسي للنساء، وتوزيع السلطة والثروة عبر لامركزية سياسية حقيقية. والأهم من ذلك كله، أن الإعلان لم ينبثق من عملية تشاركية مجتمعية، بل جاء نتيجة تفاهمات فوقية، ما يضعف شرعيته وقدرته على أن يكون أساساً فعلياً لدستور جامع».

الإدارة الذاتية دوماً ما تكون رائدة، ولديها عقد اجتماعي مميز يرضي كافة السوريين، تحدث لنا عنه؟

في هذا السياق، عبّر ميرخان عن إعجابه بتجربة الإدارة الذاتية، واصفاً إياها بأنها «رائدة وتستحق النظر إليها بجدية»، موضحاً:

«العقد الاجتماعي الذي صادقت عليه الإدارة الذاتية عام ٢٠٢٣ لم يكن مجرد نص قانوني، بل ثمرة لحوارات شعبية ومؤتمرات مجتمعية شارك فيها ممثلون عن مختلف المكونات الديمغرافية والسياسية والدينية والثقافية. هذا العقد يكرّس الاعتراف بالتعدد القومي والديني، ويقطع مع مفهوم الهوية القومية الواحدة الذي شكّل أساس الدساتير السورية السابقة. كما أقر مبدأ اللامركزية الديمقراطية، مع الحفاظ على وحدة سوريا، وفرض المساواة الجندرية من خلال آليات تمثيل فعلي للمرأة كشريك سياسي متساوٍ، لا رمزي. كذلك، اعترف باللغات المتعددة كلغات رسمية ومحلية، وأسس لفصل حقيقي بين السلطات، مع إنشاء محكمة لحماية العقد الاجتماعي. والأهم، التأكيد أن السيادة تعود للشعوب، لا للدولة ككيان فوقي. بالرغم من تحديات تطبيقه، فإن هذا العقد يشكل انتقالاً حقيقياً من مفهوم الدولة إلى مفهوم المجتمع الديمقراطي، حيث السيادة موزعة، والهوية متعددة، والدولة في خدمة الإنسان، وليس العكس.»

في عقد اجتماعي جديد، على ماذا نعتمد لتأسيس دولة جديدة؟

يؤكد ميرخان أن أي محاولة لبناء دولة سورية جديدة يجب أن تقوم على الاعتراف بفشل التجربة السابقة، مضيفاً:

«لا يمكننا بناء سوريا المستقبل على دستور ١٩٥٠ أو ١٩٧٣ أو حتى على إعلان انتقالي هش. المطلوب عقد اجتماعي جديد ينبع من الأرض، يعترف بجميع المكونات كمكونات أصيلة، متساوية في الحقوق والواجبات، ويعيد تعريف السيادة من سيادة الدولة إلى سيادة المجتمع. كذلك، يجب فصل الدين عن الدولة مع ضمان حرية المعتقد، حمايةً للدين من التسييس، وللدولة من الطائفية. كما أن توزيع الموارد يجب أن يتم بشكل عادل، لضمان العدالة الاجتماعية وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع. نحتاج إلى ديمقراطية توافقية لا إقصائية، تحترم نتائج الانتخابات، لكنها تضمن تمثيل الجميع.»

إن بناء عقد اجتماعي جديد لا بد له من وجود تحديات، ما هي؟

لم يُخفِ ميرخان حجم التحديات التي تعترض طريق بناء عقد اجتماعي جامع، قائلاً:

«التدخلات الإقليمية والدولية من أبرز العقبات، إذ إن كثيراً من هذه القوى لا ترغب بقيام نموذج ديمقراطي حقيقي في سوريا. كذلك، تعاني المعارضة من ذهنية مركزية وإقصائية موروثة، إلى جانب الانقسامات المجتمعية العميقة على أسس قومية ومذهبية وطبقية. كما أن أغلب المناطق السورية تعاني من ضعف مؤسسي وغياب أجهزة تنفيذية قادرة على تطبيق التوافقات الدستورية. ورغم ضخامة هذه التحديات، إلا أنها لا تلغي الضرورة القصوى لصياغة ميثاق وطني جديد، يعيد تعريف السوريين كجماعة سياسية متساوية، لا كأتباع متنازعين.»

ختاماً، بعد سقوط النظام، هل وُلدت سوريا الجديدة؟

أجاب ميرخان بوضوح: «كلا، لقد سقط النظام، لكن الدولة لم تولد بعد.

فالانتقال من الطغيان إلى الديمقراطية لا يتم بإزاحة السلطة فقط، بل بإعادة صياغة الأسس التي تقوم عليها شرعية الحكم. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عبر عقد اجتماعي جامع، يعترف بتنوع السوريين، ويضمن العدالة والكرامة للجميع. تجربة الإدارة الذاتية، رغم محيطها المعقد، تقدم نموذجاً أولياً يستحق البناء عليه وتطويره، كنواة لسوريا جديدة: عادلة، لا مركزية، ديمقراطية، ومدنية».

جبنة من أيادي الأمهات.. ريفيات يصنّعن الغذاء الصحي من قلب الطبيعة

تولي نساء الريف، وبشكل خاص في شمال سوريا، اهتماماً بالغاً بصناعة الجبنة البلدية في مثل هذا الوقت من السنة، حيث تُعدّ من أساسيات مؤونة الشتاء، وتشكل واحدة من أهم الوجبات المغذية على موائدهم. ترتبط هذه الصناعة بعادات وطقوس تقليدية موروثة، ظلّت محافظة على أسلوبها وأدواتها القديمة دون تغيير يُذكر رغم مرور الزمن.

وتُصنع «الجبنة البلدية» بطرق تقليدية بسيطة، حيث تعلّم مربو الماشية منذ القدم هذه الطريقة وأورثوها لأبنائهم وأحفادهم. تبدأ عملية التحضير بحلب الأغنام، ثم يُضاف إلى الحليب مادة طبيعية تُستخلص من بكتيريا ذات أصل حليبي تُعرف محلياً باسم «دورة الحليب»، والتي تساهم في تجميد الحليب وتحويله إلى جبن، ليُصبّ بعدها في أوانٍ خاصة مصممة لهذا الغرض.

وفي حديث خاص لـ "السوري"، أوضحت عائشة الأحمد، من ريف الرقة الشمالي، أن تحضير الجبنة يبدأ بحلب الماشية بمختلف أنواعها، سواء الأغنام أو الماعز أو الأبقار، مشيرة إلى أن الفترة الممتدة من أشهر الربيع وحتى أواخر الصيف تُعتبر الأنسب لصناعة الجبنة، حيث تكون المراعي وفيرة، وتنتج الماشية حليباً غنياً بالدسم.

وتضيف: «بعد عملية الحلب، نقوم بتصفية الحليب باستخدام قماشة خاصة لتنقيته من الشوائب. ثم نضع الحليب على النار لتفويره، ونتركه ليبرد قليلاً. في هذه المرحلة نضيف مادة تسمى «دورة الحليب»، وهي التي تعمل على تحويل الحليب إلى جبن. نترك المزيج لمدة ساعتين تقريباً حتى يتجمد تدريجياً. بعد ذلك نستخدم قطعة قماش قطنية، نُعرف محلياً باسم «الشاش»، لتصفية الجبن الجامد ورصّه جيداً».

وتتابع الأحمد: «يُرَصّ الجبن بعناية ولمدة ساعتين أو ثلاث حتى يتم التخلص الكامل من الماء. ثم نبدأ بتقطيع الأقراص بعد إزالة القماش عنها، وتقطيعها إلى قطع صغيرة. بعد ذلك نُملح القطع جيداً تمهيداً لحفظها. نضعها في أوانٍ خاصة ونُحكم إغلاقها. غالباً ما نضيف حبة البركة إلى الجبن قبل التخزين، ونتركه حتى فصل الشتاء، ليُقدم على موائدنا كأحد أطباق المؤونة الأساسية».

وتوضح هذه العملية لا تقتصر على إنتاج الجبن فقط، بل تشمل أيضاً الاستفادة من المواد الثانوية الناتجة عنها، حيث يُعاد استخدام ماء الجبن (السائل الناتج عن التصفية) لصناعة «القريشة»، وهي مادة غذائية خفيفة تُقدم مباشرة على مائدة الإفطار بعد إعادة تفوير الماء.

وتقول في هذا السياق: «تغلي ماء الجبن مرة أخرى لاستخراج القريشة، وهي مادة محبوبة بين أهالي الريف، وغالباً ما نوزعها على الجيران والأقارب، ضمن طقس اجتماعي يحمل روح التكافل والتعاون الذي يميز مجتمعنا الريفي».

وتلفت الأم عائشة إلى أن «صنعة الجبن البلدي» تُعدّ من التقاليد المتوارثة في بيتهم، حيث ورثتها عن والدتها، وتنوي بدورها أن تنقلها لبناتها. وتؤكد على أهمية الحفاظ على هذه الطريقة التقليدية في التحضير، نظراً لما توفره من اكتفاء ذاتي للأسرة، وتقليل في المصاريف، خاصة خلال فصل الشتاء، الذي يشهد ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية.

وتضيف: «الجبنة من الأكلات الغنية والدسمة، وتُسهم في تغذية الجسم بشكل كامل. لقد كانت في الماضي الغذاء الرئيسي للريفيين ومربي الماشية في مناطقنا، إلى جانب الزبدة الطازجة والسمن العربي واللبن ومشتقات الألبان الأخرى».

وتختم بالقول: «كنا نعيش على منتجات طبيعية بالكامل، بعيدة عن المواد الصناعية الضارة التي انتشرت اليوم في الأسواق، والتي تسببت بأمراض عديدة. لذلك فإن الحفاظ على هذه العادات الغذائية القديمة هو أيضاً نوع من حماية صحتنا وصحة أولادنا».

بهذه التفاصيل والطقوس الدقيقة، تظل صناعة الجبنة البلدية أكثر من مجرد نشاط منزلي في الريف السوري؛ إنها تعبير عن تراث غذائي وثقافي لا يزال يحتفظ بمكانته في وجدان الناس، ويوفر لهم غذاءً صحياً وآمناً وسط عالم متغير يزداد ابتعاداً عن الطبيعة يوماً بعد آخر.

التسويق الإلكتروني... مهنة جديدة تفتح آفاقاً واسعة للنساء في حلب

في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي شهدتها مدينة حلب خلال السنوات الأخيرة، برز التسويق الإلكتروني كواحد من أكثر المهن جذباً للنساء، ليشكل نقطة تحوّل في نمط العمل التقليدي، خاصة في مجتمع عرف بتجارته العريقة وحضور النساء الفاعل في ميادين العمل والإنتاج.

هذه المهنة الحديثة، التي لا تتطلب رأس مال كبيراً أو شهادات أكاديمية عالية، أصبحت متنفساً للعديد من النساء الحلبيات اللواتي يسعين لتحقيق دخل مادي من المنزل، مع الحفاظ على أدوارهن الأسرية. وبفضل تطور وسائل التواصل الاجتماعي وانتشار الإنترنت، بات التسويق الإلكتروني خيارًا عمليًا وواقعيًا أمام المرأة السورية في ظل الظروف المعيشية الصعبة.

التقت صحيفتنا «السوري» بثلاث سيدات من حلب يخضن غمار هذه المهنة، ليشاركن تجاربهن الشخصية، والتحديات التي واجهنها، والفرص التي وفرها لهن هذا المجال الناشئ.

رُبى الأحمد (٣٢ عاماً)، أم لطفلين، بدأت العمل في تسويق مستحضرات التجميل عبر وسائل التواصل الاجتماعي قبل نحو عامين. تقول:

«كنت أظن أن هذا المجال معقد ويحتاج لمعرفة تقنية كبيرة، لكنني اكتشفت من خلال الدورات التدريبية المجانية على الإنترنت أن الأمر أسهل مما توقعت. كل ما يحتاجه هو مهارات تواصل جيدة، والقدرة على الإقناع، والأهم أن تكوني صادقة مع الزبائن.

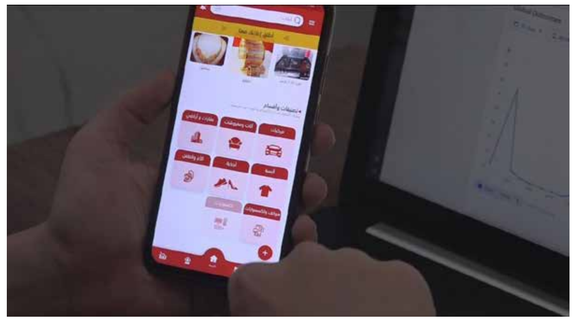

لدي الآن شبكة واسعة من العملاء وأحقق دخلًا وارتياب، ومنشورات تلقائية، ثم تطور الأمر شيئًا فشيئًا، وأصبح لدي الآن صفحة خاصة ومتابعون دائمون. الزبائن يثقون بالجودة لأن كل شيء يُحضّر بعناية في المنزل. هذه المهنة وفرت لي دخلًا شهريًا جيدًا، دون أن أتكلف أي مصاريف إنتاجية كبيرة.»

وترى نسرين أن التسويق الإلكتروني لا يحتاج إلى مكتب أو متجر، بل يكفي وجود هاتف ذكي، واتصال بالإنترنت، وشيء من الإبداع في العرض.

أما أميمة (٣٥ عاماً)، وهي خريجة جامعية لم تجد فرصة عمل في اختصاصها، فوجدت في التسويق الإلكتروني حلاً بديلاً ومصدر دخل كريم. تقول:

«بعد محاولات طويلة للحصول على عمل تقليدي دون جدوى، نصحتني إحدى الصديقات بدخول مجال التسويق عبر الإنستغرام. بدأت بالترويج لأدوات منزلية بسيطة، واستطعت من خلال ذلك تحقيق مبيعات لم أتوقعها. أكثر ما أحببته في هذا العمل هو المرونة. لا يوجد دوام ثابت أو التزام زمني صارم، بل أستطيع تنظيم وقتي كما أريد.»

وتشير أميمة إلى أن التسويق الإلكتروني ساعد في تغيير نظرة المجتمع للمرأة العاملة من المنزل، حيث بات يُنظر إليها اليوم على أنها سيدة منتجة، تساهم في تحسين الوضع المعيشي لأسرتها.

تمكين اقتصادي وتغير اجتماعي

تجمع السيدات الثلاث على أن العمل في التسويق الإلكتروني فتح أمامهن أبواباً لم تكن متاحة سابقاً، وأتاح لهن الاستقلال المالي دون الاضطرار لمغادرة المنزل أو الخضوع لضغوط العمل التقليدي.

ومع تزايد عدد النساء اللواتي يخضن هذا المجال في حلب، يمكن القول إن التسويق الإلكتروني تحول إلى وسيلة فعالة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في ظل ارتفاع نسب البطالة وتراجع فرص العمل النظامي.

ويبدو أن هذا القطاع مرشّح لمزيد من النمو خلال السنوات المقبلة، مع ازدياد الاعتماد على التجارة الإلكترونية في سوريا، وخصوصًا بين الأجيال الشابة التي باتت أكثر تفاعلاً مع أدوات العالم الرقمي.

وفي أشاده لما تقوم بها النساء الريفيات فما كان يومًا ما حكرًا على الشركات الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال، أصبح اليوم فرصة ذهبية للكثير من النساء الحلبيات اللواتي يبحثن عن حلول عملية في زمن الأزمات، وبفضل هذه المهنة، استطعن كسر الحواجز، وتحقيق توازن بين العمل والحياة، والمساهمة في اقتصاد الأسرة والمجتمع.

مقام الأربعين.. أسرار وأساطير على قمة قاسيون

من عجائب العاصمة السورية دمشق أنّ من يسكنها، لا يتوقف عن اكتشاف أماكن جديدة فيها كلّ يوم، وأنها، رغم عدم اتساع مساحتها مقارنة بعواصم أخرى، تحتوي آلاف المعالم، منها تلك الشهيرة التي لا تتوقف عن زيارتها، ومنها ما يكون مرئياً وواضحاً للعيان، وقد نمرّ بجواره مئات المرّات، دون أن نلقي بالاً له ولأهميته.

بذلك، ليس من العجيب أن يكتشف أحد سكّان المدينة فجأة، وجود مقام أثريّ يقع في واحدة من أعلى نقاط جبلها الشهير، جبل قاسيون، وترتبط به العديد من الروايات التاريخية التي تعود إحداها لأولى الحكايات البشرية أي حكاية قابيل وهابيل.

إنه «مقام الأربعين»، أو «مغارة الدّم». كثر لا يعرفون بوجوده، وقلائل هم من تحملوا مشقة الصعود إليه وزيارته، وملامسة الروايات المنسوجة حوله عن قرب، وفي الوقت ذاته التمتع بإطلالة علوية على المدينة الدائمة في حضن جبلها وعلى سفوحه مترامية الأطراف.

مغارة ومقام والعديد من الأسماء والروايات

يرتفع جبل قاسيون، الذي يشرف على مدينة دمشق من كافة جهاتها، أكثر من ١١٠٠ متر عن سطح البحر، ويحتوي العديد من المغارات والكهوف، أشهرها على الإطلاق «مغارة الدم»، والتي ترد في بعض الكتب التاريخية باسم «موضع الدّم».

يعود ذلك لما يقوله العديد من المؤرخين عن كون هذه النقطة هي المكان الذي قتل فيه قابيل ابن آدم أخاه هابيل، ودليل ذلك وجود صخرة تحتوي على لون أحمر هو من بقايا دم القتيل الذي ظلّ عبرة وشاهداً على الجريمة، وشقّ على شكل فم مفتوح فيه أسنان ولسان ناتج عن شهقة أطلقها الجبل من هول الجريمة التي كان شاهداً على حدوثها قبل آلاف السنين أو رغبة منه بابتلاع القاتل جزاءً لما قام به، إضافة لنقاط ماء لا زالت تتساقط ببطء وهي دموع الجبل التي ذرفها حزناً على أول جريمة قتل في تاريخ البشرية.

تستفيض بعض الأساطير بدراسة تفاصيل شكل المغارة وحجارتها وإرجاعها إلى جذور تاريخية، فتشير إلى موضع يبدو وكأنه يبرز آثار أصابع يد ما، لتنسبه إلى حادثة كاد فيها سقف المغارة يقع على ظهر أحد الأنبياء ليضع الملاك جبرائيل يده مانعاً السقف من الوقوع، وتتابع تلك الأساطير حول وجود كلمة «الله» إلى جانب تلك الآثار، إضافة لقطعة من الحجر هي التي استخدمها قابيل لارتكاب جريمته.

ومن الجدير بالذكر أن أحد امتدادات سفوح جبل قاسيون نحو الريف الغربي للمدينة، وتحديداً في سهل الزبداني، يحتوي على مقام النبي هابيل، وهو الموقع الذي دُفن فيه هابيل بعد موته، حيث تقول الحكاية بأن قابيل استمرّ بالسير حاملاً جثة أخيه ولم يدر ماذا يفعل بها، حتى شاهد غراباً يدفن جثة غراب آخر في الأرض، ففعل الشيء نفسه.

وعلى مغارة الدّم وحولها، يقع مسجد ومقام الأربعين الذي أخذ هذا الجزء من الجبل فيما بعد اسمه منه، فصار يُدعى «جبل الأربعين»، وصار للمكان نفسه أيضاً عدة تسميات، منها «مزار الأربعين» و«رجال الأربعين».

ولهذه التسمية أسباب عديدة كذلك، منها وجود أربعين محراباً داخل المسجد تعود إلى أربعين ولياً هم من يحرسون دمشق التي يتحدث سكانها على الدوام بأنها «محمية بأربعين ولي من كلّ سوء»، وإقامة أربعين رجل صالح في ما مضى داخل المغارة بهدف التعبد والصلاة، بعد أن كانوا هاربين من ظلم أحد الملوك الطغاة فشقّ الجبل لهم ليحميهم.

وتحكي روايات عن أن هؤلاء الصالحين الأربعين تواجدوا يوماً في هذا الموقع مع رغيف واحد من الخبز، ورفض أيّ منهم تناول الرغيف تفضيلاً للآخرين على نفسه، مما أدّى في نهاية المطاف إلى وفاتهم جميعاً من الجوع، وبقاء رغيف الخبز على حاله، وهي حكاية تروى أيضاً عن مغارة مجاورة تدعى «مغارة الجوع». وهناك حكاية أخرى تقول بأن النبي يحيى بن زكريا أقام في هذه المغارة أربعين عاماً.

وعن تاريخ مسجد الأربعين يشير المؤرخ السوري قتيبة الشهابي في كتابه «مشيّدات دمشق ذوات الأضرحة» إلى صعوبة معرفة تاريخ دقيق لتشييده، إلا أن أول ذكر له ورد في القرن السابع الهجري/الثالث عشر ميلادي على أنه «مسجد أتقن بناؤه على المغارة ويصعد إليه على أدراج». وقد جُدّد المسجد في العهد العثماني عدّة مرات آخرها منتصف القرن التاسع عشر.

الوقت الأجمل للزيارة فجراً أو عند الغروب

كثيرٌ من سكان دمشق يجهلون اليوم وجود مغارة الدم ومقام الأربعين. البعض ينظر إليهما من أسفل، ويرى بقعة مضاءة في جبل قاسيون دون أن يعرف ماهيتها، وآخرون يشعرون بصعوبة الوصول إليها فلا يكترثون بها كفاية. لكن، ألا تثير كلّ تلك الروايات والأساطير الضاربة في القدم الفضول لاكتشافها عن قرب، واستغلال تلك الزيارة لاسترّاق النظر نحو المدينة من أعلى نقطة يمكن الوصول إليها في الجبل؟

تبدأ الرحلة لبلوغ المغارة والمقام من حيّ «ركن الدين» الواقع على سفح قاسيون مباشرة، حيث يمكن السير في هذا الحي صعوداً حتى بلوغ حي «الشيخ محي الدين»، ومن ثمّ يمكن الاستعانة بإحدى السيارات الصغيرة التي يستخدمها السكان للتنقل في تلك المنطقة التي تتميز بمنازلها المتلاصقة وحاراتها الضيقة التي تميل صعوداً ونزولاً مما يصعّب المشي فيها.

وعند نقطة محددة، يتوجب الترجل من أيّ وسيلة نقل مستخدمة ومتابعة السير بين المنازل وفي طرق ضيّقة للغاية حتى الوصول لبداية السلم الحجري الذي يقود نحو المقام، ويتألف من حوالي ٦٥٠ درجة.

تبدو الدرجات الأولى صعبة فهي متفاوتة الارتفاع وقد تتسبب بالانزلاق، وشيئاً فشيئاً تصبح أكثر انتظاماً مع وجود سور حديديّ يمكن الاتكاء عليه. ومع كل خطوة صاعدة، تتكشّف المزيد من مساحات المدينة، وعند بلوغ آخر الدرجات والوصول، الأمر الذي يتطلب حوالي الساعة، يبدو المشهد حابساً للأنفاس، خاصة إن كانت الرحلة خلال الربيع أو الخريف، وقبل الفجر أو عند الغروب، وهما التوقيتان الأفضل للرؤية ولتجنب الظلام أو أشعة الشمس الحارقة.

عند الدخول للمقام تطالع الزائرين فسحة صغيرة، ومن ثمّ يمكن التوجه نحو مغارة الدم ورؤية اللون الأحمر والفتحة في جبل «الشهقة» وقطرات المياه المتساقطة، أو يميناً نحو المسجد الذي تعلوه قبّة ملساء خضراء، ولا يحتوي أيّ زخارف أو نقوش أو تزيينات، ويمكن منه صعود درج خشبي نحو موضع الأربعين محراباً، أو يساراً نحو صالة واسعة لها نوافذ تبدو المدينة واضحة منها.

تمر الدقائق والساعات في المقام والمغارة دون حساب، ويشعر الزائرون بنوع نادر من السكينة، بعيداً عن ضجيج المدينة اليومي وبحضرة الأولياء الأربعين حماة المدينة وحرّاسها منذ مئات السنين، فيعود ليحكي عن هذه الرحلة الغريبة في حضن الجبل والتي تشبه حكاية من حكايات الخيال. «إن كنتم من سكان دمشق ولم تزوروا مقام الأربعين من قبل، فقد فاتكم واحد من أجمل وجوه المدينة، وإن كنتم خارجها فاحلموا به وحققوا الحلم.

سوق «السقطية» في حلب... شاهد تاريخي وشريان للمدينة القديمة

في قلب المدينة القديمة، لا يزال سوق «السقطية» الأثري شامخاً كأحد أبرز المعالم التاريخية والتجارية في مدينة حلب، محتفظاً بهيبته وروحه الشرقية رغم تقلبات الزمن وآثار الحرب. يُعد السوق، الذي يقع في الطرف الجنوبي الغربي من سوق المدينة المسقوف قرب الجامع الأموي الكبير، من أقدم الأسواق الحلبية، ويجاور أسواقاً عريقة مثل سوق العطارين وسوق الزرب، مشكلاً معها شبكة متداخلة من الممرات الحجرية المسقوفة التي كانت على مدى قرون القلب التجاري النابض للمدينة.

وتُرجع المصادر التاريخية بناء السوق إلى القرن الرابع عشر الميلادي خلال الحقبة المملوكية، حيث أُنشئ ضمن خطة عمرانية هدفت إلى خدمة الحركة التجارية. اسمه اشتُق من كلمة «السقط»، أي البضائع الثانوية، إذ كان متخصصاً في بيعها، لكنه تحول لاحقاً إلى مركز رئيسي لتجارة الأقمشة، البهارات، العطور والمستلزمات المنزلية، وشهد في العهد العثماني بالقرن السادس عشر ذروته، حين غصت محلاته بالتجار المحليين والوافدين من أنحاء المشرق، وتحولت أروقته إلى ملتقى نابض بالحياة الثقافية والاجتماعية.

لكن هذا الازدهار توقف مع اندلاع الحرب السورية عام ٢٠١١، حيث تضررت المدينة القديمة بشكل كبير، وتعرض سوق السقطية لحريق طال عدداً من محلاته، وتسبب في انهيار أجزاء من سقفه الخشبي وأقواسه الحجرية، ما هدد باندثار أحد أقدم رموز حلب التجارية والثقافية.

رغم ذلك، بدأت أعمال ترميم تدريجية للسوق منذ عام ٢٠٢٠، مع تحسن الوضع الأمني، وذلك بجهود مشتركة من منظمات دولية تُعنى بالتراث، وبلدية حلب، ومبادرات فردية من التجار. حيث أُعيد تأهيل عدد من الواجهات والمحلات باستخدام مواد تقليدية حافظت على الطابع الأثري الأصيل.

ممدوح، تاجر أقمشة في السوق، يروي قائلاً: «كبرت في هذا السوق وعملت فيه منذ كنت صبياً. كل زاوية هنا تحمل ذكر. بعد الحرب شعرت كأن جزءاً من حياتي انهار، لكن الحمد لله بدأنا نعيد بناء ما فقدناه، بأيدينا وبمساعدة الخيرين».

وخلال زيارة «السوري» للسوق، التقينا بالسائح اللبناني رامي حداد من بيروت، الذي أبدى دهشته قائلاً: «لم أتوقع أن أرى كل هذا التراث ما زال قائماً. البناء، القناطر، النوافذ الخشبية، رائحة التوابل... أشعر وكأنني سافرت في الزمن إلى العصور القديمة. إنه مكان ساحر بحق»، مضيفاً: «يجب على الحكومة الاهتمام به أكثر، وترميمه بشكل لائق، وتقديم دعم حقيقي لأصحاب المحلات».

من جانبه، تحدث عماد، وهو صاحب محل للعطور، عن تجربته الشخصية في ترميم متجره قائلاً: «انتظرت شهوراً لدعم من الجهات الرسمية، ولم يحدث شيء. فقررت أن أتحرك بنفسي. استعنت بحرفيين من أبناء المدينة، وقمنا بإعادة كل شيء كما كان. هذه ليست تجارة فقط، بل هي واجب تجاه تاريخنا».

ويأمل أهالي حلب وسكان المدينة القديمة بأن يحظى السوق باهتمام حكومي جاد، وتوفير الدعم الكافي لإعادة إحياء الأسواق القديمة التي تشكل شرياناً اقتصادياً للمدينة، ومورداً مهماً للرزق بالنسبة لشريحة واسعة من الأهالي، بالإضافة إلى قيمته الحضارية العميقة التي تعود لقرون مضت.

محمد العزو

وداعاً أبا آثار.. سيّد الفخار النبيل

عبد الكريم البليخ

برحيله، يغيب وجهٌ من وجوه الرّقة الثقافية الأكثر صدقاً وعمقاً، يغيب محمد العزو، (٧٦) عاماً الباحث والمثقف والإنسان، تاركاً فراغاً لا يُسدّ، وسيرةً لا يُمكن أن تُنسى. رحل بصمتٍ يُشبه صمته العميق حين ينحني فوق قطعة فخار يستنطقها، أو حين يُحدّق في تلّ قديم كمن يصغي إلى التاريخ وهو يتنفّد.

محمد العزو لم يكن مجرد باحث في الآثار، بل كان أثراً يمشي بين الناس. لم يكن هاوياً للتراث، بل حارساً أصيلاً له، عاشقاً مخلصاً لمدينة أحبّها بكل ما فيها، حتى الرمق الأخير. ظلّ يُنقّب لا فقط في الأرض، بل في الذاكرة، في الأرواح، في التفاصيل التي تمرّ على الجميع وتلتقطها عين النسيان، إلّا عينه.

في الرّقة، كان صوته الثقافي حاضراً دائماً. لم يكن غريباً عن الناس، بل واحداً منهم، يحمل خصال الإنسان الطيب، ويمنح لكل من حوله طاقة من السكينة والصدق والاحترام. لم يكن من الذين يُعادون، ولا من الذين يحفرون الحفر للآخرين. كان وفيّاً لطين المدينة، ولمثقفيها، ولماضيها وحاضرها.

هو «أبو آثار» كما أحبّه الناس أن ينادوه، لم يسعَ للضوء، بل ظلّ يحمل المصباح في يده، يبحث عن الحقيقة بين الشقوق، ويكتبها بلغةٍ خالية من الزيف. كانت له رؤية ثقافية صادقة، وضمير يقظ لا يتواطأ مع النسيان، ولا يُهادن حين يتعلق الأمر بالهوية والتراث.

رحل اليوم، ذاك الذي خُلق من الطين وأضاءه الوهج. عاش شريفاً، ومضى تاركاً إرثاً لا يُقاس بعدد الكتب، بل بمحبة الناس، وبحجم الأثر الذي تركه فيهم. في كل تلّ من تلال الرقة التي عرفها، وكل حجر من متحفها الوطني الذي رعاه كأنه بيته، ستظل أنفاسه عالقة.

محمد العزو المولود في عام ١٩٤٩ لم تكن ولادته حدثاً عابراً في تقويم العائلة، ولا علامة باهتة في دفتر الأحوال المدنية. كانت إعلاناً أولياً، مكتوباً بلغة الغبار والشمس والريح، عن ميلاد رجلٍ على يد الملا عمر الإدلبي، ذلك الشيخ البدوي الذي كان يتعامل مع السور كما لو أنها أسرار كونية، ومع الأحرف كأنها بوابات إلى الغيب. لم تكن الطفولة مرحلة لعب، بل مختبراً أول للروح. هناك، بين صفحات المصحف، بدأ وعيه الأول بفكرة الزمن. فالسور لها ترتيب، والآيات لها سبب نزول، وكل حرف يحمل وزناً، تماماً كما الأحجار التي سيجمعها لاحقاً من أطراف التلال.

لكن المدرسة جاءت لتقلب موازين القلب. في مدرسة الرشيد الإبتدائية في عام ١٩٥٨م كانت بداياته الاولى وكان عمره حينها تسع سنوات حتى أن الأب كان خلف القُضبان على إثر شجار عائلي. كتب له ابنه محمد رسائل كان يرسلها له مع والدته حين تزوره في السجن. كان يكتب بيدٍ لم تتمرن على الخط بعد، ومرّ عبر تلك التجربة بممر سريّ نحو الكتابة كقيمة نفسية: الكتابة لا لتسجيل الأحداث، بل لتعويض الغائب، لتطويل الحبل بين قلبين مقطوعين بالمسافة والزمن. وهكذا، تسرّب الحرف إلى نفسه، لا كفنّ، بل كغريزة نجاة.

وفي تلّ البيعة، حيث لا توجد أشجار كفاية ولا ظلال تغري بالبقاء، بدأت جذوةُ الشغف تشتعل. كان يرعى الماعز مع أطفال القرية، يلعب لعبة «الحاج»، و«الكلل»، يركض وينكسر، لكن ما ظل يؤلمه لم يكن الكسر، بل الأسئلة غير المجابة. هناك، على الهضاب، كانت الشظايا الفخارية تتناثر كما لو أن الزمن يعثر روحه وتركها تنتظر من يقرأها.

أقرانه انشغلوا باللعب، أما هو فانشغل بالدهشة. يسأل نفسه: لمن كانت هذه القطعة؟ كيف تحجّرت؟ لماذا تركت هناك؟ كأن الأرض نفسها تراوده، تعطيه إشارات، لكن دون أن تفصح. كان صبياً

يحاول أن يقرأ ما لا يُقرأ.

عام ١٩٦٧، وبين أروقة الإعدادية، وجد من يشبهه في السؤال: أستاذ التاريخ «صفوح الرجال»، قال له: «بعض هذه الكسَر من العصر الإسلامي، وبعضها أقدم من ذلك بكثير». عندها فقط، عرف محمد أنه ليس وحده، وأن أسئلته يمكن أن تكون منهجاً علمياً، لا مجرد فضول طفولي. هكذا، بدأت الرحلة تتخذ شكلاً.

سافر شرقاً إلى قلب أوروبا، حيث الضباب يحاصر النوافذ، وحيث المعمار القوطي يعانق الغيم. في تشيكوسلوفاكيا، وتحديداً في جامعة تشارلز الرابع، غاص في دراسة الآثار الكلاسيكية وتاريخ الفنون الجميلة. كانت مفارقة عميقة: ابن الهجير، الذي جاء من خيمة تتنفس التراب، صار يجلس في قاعات تُعلّق فيها لوحات عصر النهضة. لكنه لم ينسَ أصوله؛ ظلّ ينظر إلى التماثيل الرخامية كأنها ظلّ نافر لتمثال طينيٍ من تلّ موزان.

عاد محمد إلى الرّقة لا كباحثٍ غريب، بل كابنٍ يحمل سِفْر الأرض في قلبه. عُيّن رئيساً لشعبة آثار المدينة، ثم انتقل إلى الرياض، ليعلّم ما لم يُدرّس: أن التراب ذاكرة، وأن الأثر ليس حجراً، بل سؤالاً.

ومع ذلك، ظل قلبه معلقاً بالرّقة. في عام

١٩٨٧، عاد ليستقر. هذه المرة، لم تكن العودة عابرة. أصبح محمد أميناً لمتحف الرّقة الوطني، لكنه لم يكن موظفاً يُحصي القطع، بل عاشقاً يوقظها من نومها. صار المتحف امتداداً لذاته، لحنينه، لشغفه، لصمته.

أشرف على عشرات التنقيبات: تل الأسود، تل البيعة، الشيخ حسن، حمام التركمان، وسواها. لم يكن يحفر بحثاً عن الذهب، بل عن الزمن. كان يبحث لا عمّا تُخرجه الأرض، بل عمّا تُخفيه بين القطع، في الهوامش، في المساحات الفارغة التي لا تراها الكاميرات.

ومع مرور الوقت، أدرك أنّ الذاكرة تحتاج إلى مؤسسات، لا فقط إلى أفراد. فأسهم في تأسيس فرع جمعية العاديات في الرّقة عام ٢٠٠٤، وانتُخب رئيساً لها عام ٢٠٠٦. الجمعية التي نأت بنفسها عن الاستقطابات السياسية والدينية، اختارت أن تكون منصة لتكريم الذاكرة، ولإعادة الاعتبار للهامشيّ، لما أُهمل، لما دُفن.

محمد لم يكن فقط باحثاً، بل صار حاملاً لذاكرة الناس. صار شاهداً على طبقات متعددة من المعنى: المعماري، الديني، النفسي، السياسي، العاطفي. أصبح قطعة أثرية بحد ذاته، لا لقدم عمره، بل لعمق نظراته، لتلك الأسئلة التي لم يتوقف عن طرحها.

صدر له كتاب «حضارة الفرات الأوسط والبليخ»، وكتيّب عن الرّقة، وسلسلة من الأبحاث التراثية. لم تكن هذه المؤلفات مجرد تجميع للمعرفة، بل محاولات لاستعادة ضوءٍ كان قد انطفأ، لجمع ما تبعثر في نكبات الزمان.

وحين شارك في تنقيبات موقع «الفار» في السعودية، لم يكن غريباً في المكان؛ وساهم في إصدار كتاب «الفاو قرية». لقد صار هو ذاته مرآةً للأماكن، كأنه أينما حلّ، حمل معه ذاكرة الرمل والطين والظلّ.

محمد العزو ليس مجرد اسم، بل حكاية من طينٍ ووهج. حفر في الأرض كما يحفر الشاعر في الكلمة، وأحب التلال كما يحب الفلاح سنابل القمح. لم يكن التاريخ عنده سرداً لأفعال الملوك، بل خريطة للأثر الإنساني، لخطوات الأمهات وصرخات الولادة في البراري، لألعاب الأطفال فوق الفخاريات، لرسائل كتبها طفلٌ إلى والده خلف القضبان.

هو رجلٌ من تراب الهضاب، من ظلال الخيمة، من صوت الفخار حين يُلامس الريح. سيرة لا تُقرأ، بل تُعاش. وما تركه خلفه ليس كتباً فقط، بل أسئلة معلقة في الهواء: من مرّ من هنا؟ وماذا بقي منه؟ ومن سيحمل الشعلة بعد أن تنطفئ شموع المتحف؟

إن سيرة محمد العزو ليست سيرة رجلٍ واحد، بل هي مرآة لجيل كامل وُلد في خيمة، واحتضنته الأرض، فراح ينبشها لا ليستخرج كنوزها فقط، بل ليستعيد ذاكرة كانت دوماً هناك، تنتظر من ينصت. كانت حياته حفراً في الحرف كما في التراب، ومضت رحلته شاهداً على أن التاريخ لا يُكتب فقط بالحروب، بل يُكتب أيضاً بالأصابع التي تمسد الغبار عن قطعة فخار، وبالعيون التي تتأمل هضبة وتتساءل: من مرّ من هنا؟ وماذا بقي منه؟

في نهاية المطاف، كان يقول - دون أن يقول - إنّ الأرض لا تُحفظ فقط من يُدفن فيها، بل تُحفظ من يُنصت إليها.

الجدير ذكره أن الأثاري والمثقف محمد العزو كان من مؤسسي صحيفة السوري، وكانت له مشاركات واسعة فيها، ويُعدّ من الوجوه الثقافية البارزة في الرقة، ممن تركوا بصمة لا تُنسى.

إسرائيل تحتجز سفينة «مادلين».. وقافلة الصمود تتوجّه إلى غزة لكسر الحصار

تزايدت وتيرة التحركات الشعبية لكسر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، في وقت تواصل فيه إسرائيل حرب الإبادة ضد سكان القطاع وحصاره منذ السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣.

وفي هذا السياق، أبحرت السفينة «مادلين» من إيطاليا وعلى متنها ١٢ ناشطاً من فرنسا وألمانيا والبرازيل وتركيا والسويد وإسبانيا وهولندا، في الأول من حزيران الجاري، لكسر الحصار الإسرائيلي على القطاع الذي يعاني وضعاً إنسانياً كارثياً.

وكانت السفينة التي سيّرتها اللجنة الدولية لكسر الحصار عن غزة، تحمل كمية رمزية من المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الأرز وحليب الأطفال، وتهدف إلى لفت الأنظار إلى الكارثة الإنسانية التي يعيشها سكان غزة، ولكن إسرائيل اعترضتها قبل اقترابها من شواطئ القطاع، بالتزامن مع انطلاق قافلة الصمود البرية، واقتادتها إلى ميناء أسدود وسط إسرائيل، واعتقلت الناشطين والتحقيق معهم قبل أن تعيدهم قسراً إلى بلدانهم.

وأثار الهجوم الإسرائيلي على السفينة موجة إدانة دولية واسعة، وأسهم في توحيد الجهود العالمية لكسر الحصار عن القطاع ضمن إطار ائتلاف أسطول الحرية، الذي ينظم بعثات كسر الحصار البحري، رغم العراقيل الإسرائيلية المتواصلة.

ردود الفعل

اعتبرت منظمة العفو الدولية سيطرة إسرائيل على سفينة «مادلين» انتهاكا للقانون الدولي، وقالت الأمينة العامة للمنظمة في بيان «برزت مهمة مادلين كرمز قوي للتضامن مع الفلسطينيين المحاصرين والجوعى والمعذبين في ظل استمرار التقاعس الدولي».

واعتبرت مهمتها إدانةً لفشل المجتمع الدولي في إنهاء الحصار الإسرائيلي اللاإنساني، وقالت «ما كان للناشطين أن يُخاطروا بحياتهم لو حوّل حلفاء إسرائيل أقوالهم إلى أفعالٍ حازمة للسماح بدخول المساعدات إلى غزة».

ووصفت اللجنة الدولية لكسر الحصار عن غزة إسرائيل بأنها «دولة مجرمي حرب» ودعت إلى «تجهيز مزيد من السفن الإغاثية وإرسالها إلى الفلسطينيين المجوّعين بالقطاع المحاصر».

وأكدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا «أن السيطرة على السفينة واختطاف ركابها يعتبر جريمة حرب، فالسفينة في مهمة إنسانية إغاثية لإيصال مساعدات لسكان القطاع الذين يتعرضون لإبادة جماعية منذ عشرين شهراً، وهذا يوجب على مكتب الادعاء العام في المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في هذه الجريمة الجديدة».

وأضافت «في ظل صمت لا يمكن تفسيره، قام هؤلاء النشطاء بخطوة إنسانية رمزية لكسر حاجز الصمت، وخاطروا بحياتهم لإرسال رسالة إلى العالم أجمع أن استمرار الصمت ليس خياراً».

قافلة الصمود

انطلقت قافلة الصمود البرية التي نظمتها تنسيقية العمل المشترك من أجل فلسطين واتحاد الشغل التونسي ومنظمة الهلال الأحمر التونسية، من تونس العاصمة، في تحرك شعبي لكسر الحصار المفروض على غزة.

وضمت عشرات الحافلات والسيارات، وعلى متنها أكثر من ١٥٠٠ ناشط من الجزائر والمغرب وموريتانيا، رفعوا أعلام فلسطين، ورددوا هتافات تندد بالعدوان الإسرائيلي، وتفضح صمت المجتمع الدولي تجاهه.

وأكد منظمو القافلة أنها لا تحمل مساعدات أو تبرعات، ولكنها تهدف إلى المشاركة في الحراك العالمي لكسر الحصار على غزة.

وتحركت باتجاه عدد من المحافظات التونسية لجمع المشاركين فيها ابتداء بمحافظة سوسة ثم صفاقس فقابس، ووصلت إلى مدينة بن قردان في الجنوب التونسي، وهي آخر نقطة لها في تونس قبل تدخل إلى الأراضي الليبية من معبر رأس جدير الحدودي.

ولدى مرورها في ليبيا عبر طرابلس ومصراتة وسرت وبنغازي وطبرق، قوبلت بترحيب شعبي كبير، ومعوقات ومضايقات رسمية، قبل أن تتوجّه إلى معبر السلوم المصري، في طريقها إلى القاهرة، حيث تعرضت لمعوقات ومضايقات رسمية مشابهة لما جرى في ليبيا.

أسطول من ألف سفينة

أعلنت منظمات مدنية وإسلامية ماليزية عزمها على تجهيز أكبر أسطول بحري لفك الحصار عن غزة، وقال رئيس مجلس تنسيق المنظمات الإسلامية الماليزية إن نتائج اتصالاته مع هيئات ومنظمات من مختلف أنحاء العالم «مشجعة جداً لتسيير أسطول بألف سفينة».

وقال إن الأسطول «لن يكون مجرد أسطول مساعدات بل انتفاضة ضمير إنساني، بعد أن عجزت الأنظمة السياسية عن وقف جرائم الإبادة».

وأشار إلى أن سفينة مادلين التي اختطفتها إسرائيل، نجحت في تسليط الضوء على جرائم الإبادة الجماعية، والحاجة إلى تعزيز التحرك لوقف تلك الجرائم، وحفّزت المنظمات الإنسانية في العالم على تكرار تجربة أسطول الحرية بحشد دولي أكبر.

وحددت المؤسسات الراعية للأسطول أهداف التحرك بـ «إيصال المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة المحاصر، وتحدي خروقات إسرائيل للقانون الدولي، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني في العالم للتحرك لإنقاذ الإنسانية، وممارسة ضغط سلمي وأخلاقي على سلطات الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لوقف جرائمه».

وجاء في بيان وقعت عليه عشرات المؤسسات الماليزية «إن فكرة أسطول الألف سفينة ستدفع الحكومات للتحرك لحماية رعاياها المشاركين في الأسطول، الأمر الذي سيدفع لتشكيل حراك عالمي ضد سلطات الاحتلال وداعميها».

ودعا البيان المؤسسات والأفراد، إلى تنظيم مسيرات داعمة للحملة، والضغط على الحكومات لضمان حماية المشاركين في الأسطول.

الهجوم الإسرائيلي ضد إيران يُنذر بحرب شاملة في الشرق الأوسط

مثّلت الضربة الجوية الواسعة التي نفذتها إسرائيل ضد منشآت نووية وعسكرية داخل إيران تحولاً استراتيجياً في مسار الصراع بين الطرفين، وسط مخاوف من انزلاق المنطقة نحو مواجهة شاملة قد تعيد رسم توازنات القوى الإقليمية. الهجوم الذي استهدف مواقع يُعتقد أنها تشارك في تطوير القدرات النووية، أثار جدلاً واسعاً حول توقيته ودوافعه، في ظل رد إيراني محدود لم يرتقِ إلى مستوى التصعيد الإسرائيلي.

واعتبرت تطورات الساعات الأخيرة نقطة مفصلية في الملف النووي الإيراني، بعد أن تجاوزت إسرائيل حدود التهديد إلى التنفيذ العسكري المباشر، مستفيدة من واقع سياسي وأمني متغير على المستويين الإقليمي والدولي. العمليات استهدفت مواقع استراتيجية، من بينها منشآت تخصيب ومراكز أبحاث وأنظمة دفاع جوي، وأحدثت أضراراً ملموسة في البنية التحتية العسكرية الإيرانية.

وأمر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بتنفيذ الهجوم بعد فترة طويلة من التلويح بالخطر الإيراني، في ظل تقارير تحدثت عن إخفاق طهران في الالتزام بتعهداتها النووية. العملية جاءت بعد انتهاء مهلة أعطيت لإيران من أجل العودة إلى المفاوضات، في مؤشر على أن الخيار العسكري أصبح أداة للضغط السياسي. الهجوم ارتبط أيضاً بسياق متصل من التنسيق غير المُعلن مع قوى دولية فاعلة، رغم التصريحات الرسمية التي نفت أي مشاركة مباشرة.

ولم يكن توقيت العملية منفصلاً عن الوضع السياسي الداخلي في إسرائيل، إذ جاء في وقت تواجه فيه الحكومة انتقادات متزايدة على خلفية ملفات فساد وأداء الحرب المستمرة في غزة. ورغم نجاح العملية في تحقيق صدى سياسي وإعلامي، تبقى تأثيراتها السياسية الداخلية غير محسومة.

والعملية العسكرية الإسرائيلية لم تكن ضربة تكتيكية محدودة، بل بدت كجزء من حملة منهجية تستهدف إضعاف القدرات النووية والعسكرية الإيرانية على المدى البعيد. المواقع التي جرى استهدافها شملت منشآت حيوية ومخازن أسلحة دقيقة ومقار قيادة، مما يعكس توجهاً واضحاً نحو فرض وقائع جديدة في الميدان، بعيداً عن منطق الردع المتبادل.

أما الرد الإيراني الذي أعقب الضربة تمثل بإطلاق عدد من الصواريخ باتجاه العمق الإسرائيلي، بعضها سقط في محيط تل أبيب، دون أن يُحدث أضراراً كبيرة. رغم نبرة التصعيد في الخطابات الرسمية الإيرانية، إلا أن طبيعة الرد الميداني عكست حسابات دقيقة لتفادي توسع رقعة المواجهة. التصريحات الرسمية ركّزت على "الاحتفاظ بحق الرد"، لكنها لم تترجم إلى تصعيد واسع النطاق، وهو ما اعتُبر إشارة على حرص طهران على احتواء التصعيد وعدم الانجرار إلى حرب مفتوحة.

ورسخ الهجوم الإسرائيلي من جديد تفوّق إسرائيل في المجالين العسكري والاستخباراتي، وأظهر أن إيران، رغم تعاظم قدراتها، ما تزال عاجزة عن خوض حرب تقليدية واسعة مع خصم يملك تفوقاً جوياً وتقنياً كبيراً. الفجوة في موازين القوى أضعفت من قدرة إيران على فرض معادلة ردع متكافئة، ما يفتح المجال أمام مزيد من الضغوط السياسية والعسكرية خلال الفترة القادمة.

كما بدت المواقف الدولية منقسمة، حيث أبدت بعض القوى الغربية تفهماً لما وُصف بـ"حق الدفاع عن النفس"، بينما اتسم موقف قوى أخرى بالتحفظ والدعوة إلى التهدئة. في المقابل، لم تُسجّل تحركات حاسمة في مجلس الأمن الدولي، ما يعكس تردداً في تحويل التصعيد إلى ملف دولي فاعل حتى اللحظة.

وتُجمع التحليلات على أن الضربة الإسرائيلية قد تكون بداية لتحول أكبر في المشهد الإقليمي، وربما مقدمة لصدامات أوسع إذا لم يتم احتواؤها سياسياً. ما جرى لا يُختزل في كونه عملية عسكرية ناجحة، بل يندرج في إطار إعادة رسم معادلات الردع، وقد يؤدي إلى فتح أبواب مرحلة جديدة من الصراع، في ظل غياب أفق تفاوضي واضح بين الطرفين. الأيام القادمة ستكشف ما إذا كان الطرفان سيختاران التصعيد، أو سيتجهان إلى جولة جديدة من التهدئة الهشة.

أهالي الساحل السوري تحت خط الحياة.. فقرٌ مستفحل وحكومة غائبة

تقرير/ مرجانة إسماعيل

لا تعتبر أزمة البطالة في سوريا ظاهرة عابرة بل نتيجة تراكمية لسنوات من الحرب والسياسات الاقتصادية الفاشلة. حلّها يتطلب رؤية شاملة تدمج بين الإصلاح السياسي والاقتصادي، مع أولوية قصوى لتمكين الشباب عبر مشاريع إنتاجية تُخرج الاقتصاد من دائرة الاستهلاك إلى الإنتاج. بدون ذلك، ستظل «الوعود الحكومية» حبراً على ورق، وسيبقى الشباب السوري بين مطرقة البطالة وسندان الهجرة.

تشكل مسألة البحث عن فرصة عمل حاجة ملحة للشباب السوريين أمام ندرة الفرص وكثرة الطلب عليها، خاصة مع تدني مستوى الدخل لمعظم الأسر السورية.

بشكل سقوط نظام الأسد المخلوع والتحولات السياسية والاقتصادية التي تمر بها سوريا مرحلة مفصلية، تفرض تحديات على سوق العمل وفق مراقبين.

وخلق الانتقال من مرحلة اقتصاد الحرب إلى مرحلة جديدة مليئة بالوعود الحكومية بالذهاب نحو الاقتصاد الحر والخصخصة، حالة من الإرباك في سوق العمل بانتظار نتائج المخاض الاقتصادي، مما دفع إلى توقف بعض الأعمال المحلية وبروز أخرى، الأمر الذي يتطلب استراتيجية حكومية واضحة.

في غضون ذلك، تزداد معدلات البطالة ومن أسبابها تراجع سوق العمل وعودة المهجرين والاعتماد على الأعمال الموسمية وتوجه الشباب إلى القطاع الخاص وتراجع واقع الوظيفة العامة.

ويزداد الطلب على العمالة المؤقتة من المحال التجارية في مواسم الأعياد، مقابل مبالغ مالية لا تتناسب مع حجم العمل المطلوب منهم في هذه الفترة من السنة، ولكنها لا تخفف من وطأة البطالة.

وفي أيار/مايو الجاري، أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد السوريين العائدين إلى بلادهم بلغ نصف مليون، منذ سقوط النظام البائد، واصفة ما يواجههم بالتحديات الهائلة.

واعتبرت مسؤولة الحماية في مكتب المفوضية في سوريا، لجين حسن، أن سنوات الصراع والأزمات دمرت الاقتصاد السوري، وتركت المنازل والبنية التحتية في حالة من الخراب.

وكشف تقرير المكتب المركزي للإحصاء، العام الماضي، الصادر بناء على مسح قوة العمل لعام ٢٠٢٢، أن قوة العمل في سوريا خلال العام نفسه بلغت ٥,٩٦٤,٤٥٨ شخصاً، ما يعادل ٢٦٪ من إجمالي عدد السكان، (الذي قدر وفق المكتب بـ ٢٣,٢ مليون نسمة)، وبنسبة تراجع بلغت ٩٪ عن عام ٢٠١٠، التي كانت ٦,٥ ملايين شخص.

في حين شهد عدد العاملين في القطاع الحكومي عام ٢٠٢٢ زيادة طفيفة، حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ١,٤٤٧,٨٩٥ شخصاً، أي بزيادة قدرها ٦,٤٦٪ عن عام ٢٠١٠.

ولكن المعاشات الحكومية لم تكن تسد الرمق ولا تحقق الحد الأدنى من المعيشة، لذلك يميل الشباب إلى القطاع الخاص الذي لا يزال محدوداً ومرتبكاً بانتظار دخول الاستثمارات.

تجدر الإشارة إلى غياب إحصائيات رسمية جديدة بعد إسقاط النظام المخلوع، منذ نهاية العام الماضي، ولكن جميع المعطيات تشير إلى أن سوق العمل في حالة من الترقب والانتظار وكثير من الأمال.

في مرحلة ما بعد سقوط الأسد، تشهد المؤسسات الحكومية تراجعا في الإقبال نظرا لانخفاض الراتب في ظل غلاء المعيشة. ويعاني الموظفون في القطاع العام من تأخير تسلُّم رواتبهم، وعدم القدرة على سحب الراتب كاملا وحبس السيولة بالمصارف، ما أدى إلى تخفيض حجم الإنتاج ونشاطه.

وتشكّل أزمة البطالة وتدهور سوق العمل في سوريا بعد المرحلة الانتقالية أحد أبرز التحديات التي تعيق عملية التعافي الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتفاعل عوامل سياسية واقتصادية وهيكلية عميقة لتُنتج واقعاً معقداً يتطلب حلولاً استثنائية.

وأعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عن إعادة تفعيل منصة سوق العمل، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز فرص التشغيل، وتطوير سوق العمل. وتهدف المنصة لمساعدة أصحاب العمل في الوصول إلى الكفاءات، والمهارات المناسبة لملء الشواغر المتوفرة، وتحقيق المطابقة الفعّالة بين الباحثين عن فرص عمل وأرباب العمل.

وأكدت الوزارة التزامها بدعم استراتيجيات التشغيل، وتعزيز الشراكة مع القطاعين العام والخاص، بما يحقق التنمية المستدامة، ويخدم تطلعات الشباب السوري.

خسائر فادحة لمزارعي الكرز في ريف دمشق وتحذيرات من زوال زراعة تاريخية

دمشق/ مرجانة إسماعيل

تشهد بساتين الكرز في قرى ريف دمشق الغربي هذا العام انهياراً غير مسبوق في إنتاجها وعوائدها، ما يهدد بزوال هذا القطاع الزراعي التاريخي الذي كان يشكل مصدر رزق وفخر للأهالي لسنوات طويلة. مع اقتراب الصيف الحارق، يقف المزارعون أمام خسائر كبيرة جراء تراجع الإنتاج وانهيار الأسعار، وسط تحديات بيئية واقتصادية متفاقمة.

يروي أبو منذر من قرية عين التينة كيف تغير حال بستان الكرز الذي ورثه عن والده، قائلاً: «كنا نملأ أكثر من ٥٠ صندوقاً خشبياً كل موسم، وكان التجار يتنافسون على شراء محصولنا قبل نضوجه. أما اليوم، فأكاد أجمع عشر صناديق فقط، ومعظمها من نوع رديء لا يصلح إلا للمربى».

وفي بلدة بصور الحير، تشكو فاطمة من ارتفاع أسعار الكرز الذي بات خارج متناول معظم الناس، حيث يقول: «كنا نشتري الكيلو بألف ليرة قبل الحرب، واليوم أصبح بيعه بسبعين ألف ليرة أمراً عادياً، لكن من يشتريه؟ أولادي لم يعودوا يطلبونه لأن ثمنه يعادل وجبة طعام لأيام».

تعود أسباب الأزمة إلى عوامل مركبة، أبرزها التغير المناخي القاسي، حيث شهدت المنطقة شتاءً دافئاً غير معتاد، لم تتجاوز فيه ساعات البرودة ٣٠٠ ساعة، بينما تحتاج أشجار الكرز إلى ٦٠٠ ساعة برودة على الأقل لتثمر جيداً. كما أدت موجة صقيع مفاجئة في آذار الماضي إلى تدمير نحو ٧٠٪ من أزهار الكرز، حسب تقديرات المزارعين في قرية جيرود.

ويزيد من تفاقم الأزمة انخفاض منسوب المياه الجوفية بنسبة ٦٠٪ خلال العقد الماضي، ما أثر على قدرة المزارعين على ري الأشجار، خاصة مع انقطاع الكهرباء وارتفاع أسعار المازوت، ما جعل مضخات المياه شبه متوقفة، وفقاً للمهندس الزراعي محمد الحلبي.

ولا يقتصر الأمر على الظروف الطبيعية فقط، إذ ارتفعت تكاليف الإنتاج بشكل هائل، فبلغ سعر كيس السماد الواحد ٣٠٠ ألف ليرة بدلاً من خمسة آلاف سابقاً، وبلغ سعر المبيدات الحشرية نصف مليون ليرة للعبوة. يقول المزارع أحمد من قرية الحسينية: «لإنتاج كيلو واحد من الكرز ندفع اليوم ما يعادل عشرين ضعف ما كنا ندفعه قبل ٢٠١١.»

وسط هذه الظروف، لجأ بعض المزارعين إلى حلول مبتكرة، رغم محدوديتها، فأنشأت مجموعة من النساء في دير قديس تعاونية لتصنيع مربى الكرز، حيث تباع العبوة الصغيرة بـ١٥ ألف ليرة، ما يوفر دخلاً أفضل من بيع الثمار طازجة. كما حاول بعض أصحاب البساتين في الزبداني جذب الزوار لقطف الكرز بأنفسهم مقابل أجر، لكن الأوضاع الأمنية حالت دون نجاح الفكرة. وفي بيرود، بدأ مزارعون بزراعة أصناف أكثر تحملاً للجفاف مثل «الكرز الحامض» رغم ضعف قيمتها التسويقية.

امتدت تداعيات الأزمة إلى الحرف المرتبطة بزراعة الكرز، حيث اختفى معظم صنّاع صناديق الكرز الخشبية في قرية معربا، وأفلست العديد من تجار الفاكهة الموسميين. تغيرت أيضاً العادات الغذائية في الريف، فلم تعد مربى الكرز التي كانت من أساسيات البيوت الريفية تُقدم إلا عند الأغنياء، كما تقول الحاجة أميمة من قطنا: «حتى في رمضان، لم نعد نقدم قمر الدين بالكرز كما كنا نفعل».

وحسب رئيس بلدية إحدى القرى، الذي طلب عدم ذكر اسمه، فإن «٣٠٪ من عائلات المزارعين هجرت قراها خلال السنوات الثلاث الأخيرة بسبب انهيار الزراعة».

رغم هذا الواقع القاسي، يتمسك بعض المزارعين بالأمل. في عين الفيجة، يحافظ أبو أنس على ١٥ شجرة كرز نادرة تعود إلى أيام جده، قائلاً: «هذه الأشجار هي ذاكرتنا، لو ماتت ستموت معها جزء من تاريخنا.» أما الشاب معتّز من الديماس، الذي استقدم تقنيات ري بالتنقيط تعمل بالطاقة الشمسية، فيقول: «النتائج مشجعة، لكننا بحاجة إلى دعم حقيقي.»

تبقى معاناة مزارعي الكرز في ريف دمشق جزءاً من مأساة أوسع يعيشها الريف السوري، حيث تتداخل التحديات المناخية والاقتصادية والسياسية لتشكل تهديداً حقيقياً لمستقبل الزراعة التقليدية.

مزارعون ومربو ماشية يجمعون التبن للماشية في أرياف الرقة

الرقة/ حسن الشيخ

يحرص مزارعون ومربو الماشية في أرياف الرقة على جمع التبن بعد حصاد محصول القمح هذا العام، لاستغلاله كعلف للماشية أو بيعه والاستفادة من أثمانه في سداد جملة من الديون المتراكمة طيلة فترة الموسم. وتعتمد أغلب مزارعي القمح ومربو الماشية هذه الطريقة لتوفير الأعلاف التي سجلت أسعارها ارتفاعات قياسية في الشهور الماضية، حيث وصل سعر طن التبن القمح إلى ١٣٠ دولاراً أمريكياً.

وشهدت أرياف الرقة خلال موسم الحصاد نشاطاً غير مسبوق لجمع قش القمح، الذي يعد مخلفات الحصاد، ودرسها عبر حصادات التبن بغية تخزين كميات كافية منه بالنسبة لمربي الماشية، أو بيعه من قبل المزارعين الذين لا يملكون ماشية لسداد قسم من مصاريف الزراعة.

وفي هذا السياق، يبين مربي الماشية محمد الخلف من ريف الرقة الشمالي أنه يتجه هذا العام إلى جمع أكبر قدر ممكن من خزانات التبن لاستخدامها فيما بعد في علف أغنامه التي تتعدى ١٠٠ رأس من الأغنام والماعز. وأضاف الخلف أنه اضطر خلال فترة الشتاء إلى بيع قسم كبير من أغنامه بأسعار أقل من السوق لتأمين العلف الذي يشكل التبن مادة أساسية في إعداده لماشيته.

ويشرح الخلف أن الاعتماد على الأعلاف فقط دون تبن القمح يؤدي إلى ارتفاع تكلفة العلف إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأعلاف وحدها لا توفر الشعور بالشبع الذي يحققه خلط العلف بالتبن، والذي يساعد على عملية اجترار الحيوانات بشكل كبير.

ويستغل تجار الأعلاف مادة التبن لشرائها بأسعار زهيدة خلال فترة الحصاد، حيث يصل سعر الطن الواحد إلى ٥٠٠ ألف ليرة سورية، مستغلين توفر مستودعات التخزين لديهم. فيما يتردد مربو الماشية والمزارعون في تخزين التبن بسبب تكاليف التخزين العالية، إضافة إلى سعر درس التبن من قبل حصادات التبن التي تتقاضى بين ٢٠ إلى ٢٥ دولاراً لقاء خزان تبن سعة ٦٠٠ كيلوغرام، بالإضافة إلى

أسعار الأكياس التي تصل إلى ٤٠ سنتاً أمريكياً للكيس الواحد.

من جهته، فضل المزارع أحمد العلي بيع التبن المستخرج من أرضه بشكل مباشر بعد تضمينه إلى أحد مربي الماشية، متجنباً بذلك تكاليف إضافية بعد حصاد محصوله من القمح. وأوضح العلي أنه يتطلع إلى تقليص التكاليف التي تكبدها كمصاريف لدعم محصوله من خلال بيع التبن الذي كان يذهب مجاناً خلال السنوات الماضية لمربي الماشية.

ويشير خبراء الزراعة إلى أن ارتفاع أسعار الأعلاف يعود إلى عدة عوامل من بينها زيادة الطلب على الأعلاف نتيجة تراجع مصادر الأعلاف الطبيعية بسبب الجفاف ونقص المياه، إضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود وتأثيره على كلفة النقل والتخزين، مما انعكس سلباً على تكاليف إنتاج وتربية الماشية في المنطقة.

ويعتبر التبن من أهم الموارد التي يعتمد عليها مربو الماشية في تغذية حيواناتهم، إذ يساعد في تقليل استهلاك الأعلاف المركزة، ويؤمن توازناً غذائياً ضرورياً للحيوانات خصوصاً في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها المزارعون والمربون في سوريا.

آمال بانفراجات في قطاع صناعة الأدوية في سوريا وسط معاناة المرضى وارتفاع الأسعار

دمشق/ مرجانة إسماعيل

يترقب قطاع صناعة الأدوية في سوريا انفراجة جزئية بعد سنوات من الأزمات الخانقة التي انعكست على توافر الدواء وأسعاره، وسط معاناة يومية يعيشها المرضى بسبب النقص الحاد في الأصناف الحيوية وارتفاع أسعارها بشكل يفوق قدرة معظم المواطنين.

وفي عيادة الأورام بأحد أحياء دمشق القديمة، تصف سلمى (٤٥ عاماً)، المصابة بسرطان الثدي، معاناتها المتكررة في البحث عن الأدوية قائلة: «كل شهر نفس المعاناة... أبحث في عدة صيدليات قبل أن أجد الدواء، وإذا وجدته يكون سعره أعلى من راتبي». وتصل كلفة بعض أدويتها إلى أكثر من مليون ليرة سورية شهرياً.

وتواجه صناعة الدواء في سوريا تحديات كبيرة، أبرزها العقوبات الدولية التي عرقلت استيراد المواد الأولية، وفرضت قيوداً على تحويل الأموال، وأعاقت صيانة خطوط الإنتاج بسبب نقص قطع الغيار. هذه العوامل تسببت بتراجع إنتاج العديد من الأصناف الحيوية، خصوصاً

أدوية الأمراض المزمنة مثل القلب والسكري والسرطان.

وبالرغم من أن قطاع الأدوية لم يكن مشمولاً بشكل مباشر بالعقوبات، إلا أن تأثيرات الحرب والقيود المصرفية الدولية رفعت التكاليف وأعاقت وصول المواد الخام، مما فاقم أزمة الدواء في البلاد.

ويقول خالد، صاحب صيدلية في دمشق، إن الأسعار تضاعفت بشكل غير مسبوق: «حبة الدواء التي كانت تباع بـ٣ آلاف ليرة أصبحت اليوم بـ٨٠ ألفاً. المرضى لا يستطيعون تحمل هذه الكلفة». وتوضح ناديا، وهي طبيبة في مشفى عام، أن الأطباء يضطرون لوصف بدائل غير فعالة بسبب انعدام توفر الأدوية الأصلية.

في أحد مصانع الأدوية على أطراف العاصمة، يعمل الفنيون على صيانة آلات قديمة تعود إلى ثمانينيات القرن الماضي، وسط صعوبات كبيرة في الحصول على قطع الغيار والمواد الخام. ويشير مدير المصنع إلى أن رفع بعض العقوبات مؤخراً ساهم في زيادة محدودة بالإنتاج، لكنها لا تزال غير كافية لتلبية الطلب الكبير في السوق.

وفيما تنتظر الصيدليات إعادة رفدها بالأصناف المفقودة، يواجه المواطنون صعوبات يومية. أبو محمد (٦٠ عاماً)، المصاب بالسكري وارتفاع الضغط، يقول إنه يضطر أحياناً لتقليص الجرعة بسبب عدم قدرته على شراء الكمية كاملة. أما زوجته، فتوقفت عن تناول دوائها بسبب ارتفاع تكلفته وتحوله إلى «عبء على الأسرة»، وفق تعبيره.

ورغم هذا الواقع الصعب، بدأت بعض المؤشرات الإيجابية بالظهور، حيث عادت كميات محدودة من أدوية الأمراض المزمنة إلى الأسواق، مستفيدة من التعديلات الجزئية على نظام العقوبات، وخاصة ما يتعلق بالقطاع المصرفي. إلا أن خبراء يرون أن هذه الخطوات تبقى غير كافية، ويؤكدون أن الحل الجذري للأزمة يتطلب إصلاحات اقتصادية شاملة ودعماً مباشراً لصناعة الأدوية.

«المشكلة ليست في توفر الدواء فقط»، يوضح خبير اقتصادي، «بل في انهيار القوة الشرائية. حتى لو توفر الدواء، كثيرون لن يتمكنوا من شرائه دون تدخل حكومي ودعم للروائب».

وفي ظل هذه الظروف، يبقى الأمل حاضراً في نفوس المرضى. سلمى، التي عادت إلى منزلها بأقل من نصف أدويتها، تقول: «سأحاول مرة أخرى غداً... ربما أجد محسناً يساعدني أو ينخفض السعر... ما فينا غير نصبر».

ألعاب «البلايستيشن» تجتاح أحياء حلب... شغف متصاعد بين الشباب وقلق متزايد لدى الأهالي

حلب/ خالد الحسين

تشهد مدينة حلب، ولا سيما أحياءها السكنية مثل الفرقان، انتشاراً لافتاً لمحلات ألعاب «البلايستيشن»، حتى بات من النادر أن يخلو زقاق أو بناء من أحد هذه المحلات. ويقصدها يومياً عشرات الأطفال والمراهقين والشباب، في مشهد بات يثير قلق الأهالي الذين يرون في هذه الظاهرة خطراً على التحصيل الدراسي والتوازن النفسي لأبنائهم.

ظاهرة انتشار البلايستيشن لم تعد مجرّد وسيلة ترفيه، بل تحولت إلى نمط يومي لدى العديد من الفتيان، تبدأ جلساتهم في هذه المحلات بعد ساعات المدرسة وتمتد حتى المساء، حيث تحظى ألعاب مثل FIFA وeFootball بشعبية كبيرة، وتستقطب عشاقها من مختلف الفئات العمرية، وسط أجواء حماسية وجماعية.

خلال جولة أجراها مراسل «السوري» في حي الفرقان، التقى بأبو سعيد، صاحب أحد أكبر محلات الألعاب الإلكترونية في المنطقة، والذي أكد أن الإقبال في تزايد مستمر، وقال: «منذ الصباح وحتى منتصف الليل، المحل لا يهدأ. الزبائن من طلاب المدارس والجامعات، وأحياناً الأطفال يأتون مع إخوتهم الكبار. في عطلة نهاية الأسبوع نضطر لتطبيق نظام الحجز بسبب الازدحام». وأضاف: «اللعبة المفضلة طبعاً هي كرة القدم، فيها تحدي ومنافسة قوية، وهذا ما يجذبهم».

لكن في الجانب الآخر، تتعالى أصوات الأهالي المتذمرين من الإدمان المتزايد لأبنائهم على هذه الألعاب، حيث عبّر أبو ليث، والد أحد الأطفال، عن قلقه من تأثيرها على المستوى الدراسي والنفسي لابنه. وقال: «ابني كان من المتفوقين، اليوم بالكاد ينجح، وكل همه أن يذهب إلى محل البلايستيشن. حاولت منعه، لكنه يذهب خلسة. الأمر أصبح عبئاً نفسياً ومادياً علينا». وأضاف: «بعض العائلات غير قادرة على دفع تكاليف اللعب يومياً، ومع ذلك يصرّ الأولاد بشكل مزعج».

أما الشباب، فلهم رأي مختلف يقول علي، شاب في السادسة عشرة من عمره، وهو ممسك بذراع التحكم بابتسامة: «اللعب بيخلينا ننسى الهموم، ما في أماكن نروح عليها، وهذا هو المتنفس الوحيد إلنا». بينما أشار صديقه كرم إلى أهمية الاعتدال في استخدام هذه الألعاب: «أنا بعرف متى أدرس ومتى أرتاح، بس الأهل بيشوفوا إنو مسك الذراع يعني ضياع المستقبل».

وبين مؤيد ومعارض، تبقى ظاهرة انتشار محلات البلايستيشن في حلب نقطة جدل

متصاعدة، تحتاج إلى توازن بين الترفيه وضبط السلوك، وسط دعوات متزايدة من الأهالي للجهات المختصة بضرورة تنظيم عمل هذه المحلات، وتحديد أوقات لعب مناسبة، بما لا يضر بمستقبل الطلاب ولا يرهق كاهل الأسر.

التاريخ لا يمحى والعدالة لا تسقط بالتقادم

بقلم/ سري القدوة

لنتابع وقائع الإبادة الجماعية الجارية في فلسطين والتي فاقت كل التصورات وكل توقعات المجتمع الدولي حيث يرتكب الاحتلال الوحشي جرائمه على مسمع العالم دون أن يحرك ساكنا.

جرائم الاحتلال المتواصلة وحرب الإبادة والتهجير وعملية التطهير العرقي وتدمير البنية التحتية في قطاع غزة واستخدام الجوع كأداة حرب واستهداف المستشفيات ومنع إدخال الطعام والماء والدواء ومواصلة ارتكاب جرائم وانتهاكات قوات الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس، والتي تشمل مصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني، إضافة لسياسة الحصار والتدمير الممنهج للممتلكات وتهجير أكثر من ٥٠ ألف مواطن من مدن ومخيمات شمال الضفة الغربية، وسياسة الإرهاب الممنهج التي يقوم بها المستعمرون، وسياسية استهداف وتقويض دور الأونروا، وإجراءات تهويد مدينة القدس والاعتداءات على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، ورجالات الدين، والتي تهدف جميعها لتقويض فرصة تطبيق حل الدولتين وتهجير الشعب الفلسطيني.

مجازر الاحتلال التي ترتكبها قوات الاحتلال في قطاع غزة بشكل يومي بحق شعب أعزل ويعاني حصارا خانقا وتجويعا متعمدا ويقتل أثناء سعيه إلى الحصول على لقمة البقاء، وأن هذه السياسات ليست حوادث معزولة، بل هي إستراتيجية إبادة ممنهجة، تستخدم فيها أدوات الحصار والتجويع لاستدراج المدنيين إلى مصايد القتل تحت مسميات مضللة مثل الإغاثة والممرات الآمنة التي باتت تدار كمسار تصفية جسدية جماعية، وأن هذه الجرائم تمثل تحولا خطيرا في قواعد الإبادة وطرائقها، إذ يتحول الخبز إلى مصيدة، والمساعدة الإنسانية إلى موت، في انتهاك صارخ لكل الأعراف الدولية واتفاقيات جنيف وخاصة ما يتعلق بحماية المدنيين في مناطق الصراع.

حكومة الاحتلال تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه المجازر، وأن الصمت الدولي والتغطية السياسية والعسكرية التي توفرها الإدارة الأميركية لحكومة الاحتلال يسهمان في استمرار الجريمة ويجعلان من المجتمع الدولي شريكا في معاناة الفلسطينيين، ويجب على الأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان، التحرك الفوري لإجراء تحقيقات مستقلة وفرض حماية دولية عاجلة على المدنيين في قطاع غزة، ومحاسبة مرتكبي المجازر أمام العدالة الدولية، وإسناد توزيع المساعدات الإغاثية والإنسانية كما كانت سابقا إلى منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والأممية.

أن الأوان لتحرك دولي حقيقي وفاعل لوقف الظلم التاريخي والمأساة المستمرة، التي أصبحت وصمة عار في جبين الإنسانية، وإن الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة منذ تسعة عشر شهراً، والتي أودت بحياة عشرات الآلاف من المدنيين، غالبيتهم من النساء والأطفال، ودمرت منازلها وبنيتها التحتية، وهجرت قسرا وبشكل متكرر أكثر من ١,٩ مليون فلسطيني داخل القطاع، ليست سوى استمرار لنكبة لم تتوقف فصولها منذ عام ١٩٤٨.

الشعب الفلسطيني الذي يواجه تلك الجرائم بقوة حقه في فلسطين لن ولم يركع وهو مصر على الصمود ونيل حقوقه وان النكبات المتلاحقة وممارسات الاحتلال بحقه ستبقى وصمة عار على جبين الإنسانية والاحتلال لن ولم يكون قدرا محتوما لشعب فلسطين وأن حق العودة، وحق تقرير المصير، واستقلال الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية، هي حقوق ثابتة وغير قابلة للتصرف، يكفلها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ولن يتخلى عنها الشعب الفلسطيني وكل من تضامن معه عبر التاريخ.

سفير الإعلام العربي في فلسطين
رئيس تحرير جريدة الصباح الفلسطينية

من جديد.. اللامركزية والاستبداد

سلاف العلي

ينصب جزء من نقاش اللامركزية على: قضيتي التنمية، والحقوق السياسية لدى عموم السكان، وان تأثير اللامركزية على الحكم كان سلبيا بشكل عام، حيث ان اللامركزية أوجدت ظروفًا لانعدام الاستقرار، وتجدد العنف في المستقبل لأنها لا توفر مساحة للمشاركة الشعبية، بينما تجعل السلطة قادرة دائما على اختراق المجتمع، وتوسع سيطرتها عليه، عدا عن وهم المشاركة الشعبية والتي دائما تؤدي الى الفوضى، ويبدو أن طبيعة اللامركزية كفيلة بتعزيز انتشار وقوة السلطة، من خلال الحفاظ على هياكل السلطة من الأعلى إلى الأسفل، لن تسفر اللامركزية عن مسار مضمون لمحاسبة السلطات حال تقصيرها، غالبا ما يتم تحليل اللامركزية على أنها مجرد: توزيع وتنظيم، أن طبيعة اللامركزية ربما ستكون متقدمة في المجالين الإداري والمالي ولكنها محدودة سياسيا، وتعزز انتشار وقوة السلطة، من خلال الحفاظ على هياكل السلطة من أعلى إلى أسفل.

وان الربط بشدة بين اللامركزية والانعدام المحتمل للاستقرار قد تكون حقيقة معيارا متقدما أو مستعجلا، فاللامركزية لها فوائد ملموسة من حيث تقديم الخدمات، والتنمية الاقتصادية المحلية، مع سيترك الباب مفتوحا أمام الآثار الضارة فيما يتعلق بالحكم والنظام السياسي، في حين سيكون الضغط من أعلى إلى أسفل على المسؤولين وربما بالإكراه من أجل تنفيذ السياسة المقترحة مركزيا.

أن قضية الاستبداد السياسي لا صلة لها ابدا باللامركزية، فهي قضية أوسع تتعلق بطبيعة النظام السياسي، وأن الدولة إذا بقيت مركزية على جميع الصعد سيبقى الوضع سيئا على جميع الصعد، لكن ببساطة العنف الهيكلي من قبل الدولة لا يحتاج إلى بنية لا مركزية، لكن الأفضل هو اصلاح نموذج الإدارة المحلية، أقول إصلاحه فقط، جميع التسميات لا تعني شيئا، لا مركزية إدارية او سياسية او اقتصادية، او نموذج متطور من الإدارة المحلية، ان التحول إلى اللامركزية سيلعب دورا أساسيا في تعزيز التنمية وتوزيعها على مختلف مناطق البلاد، عن تقديم الخدمات، والإشراف على المدارس، والمراكز الصحية، ستتولى الحكومة المركزية أيضا تمكين القوى العاملة المحلية (بمن في ذلك موظفو/ات الحكومات المحلية) كي تتمكن من الوفاء بولايتها الوظيفية، سيظهر التزاما حقيقيا بتمكين الوحدات المحلية، دون ان تظهر

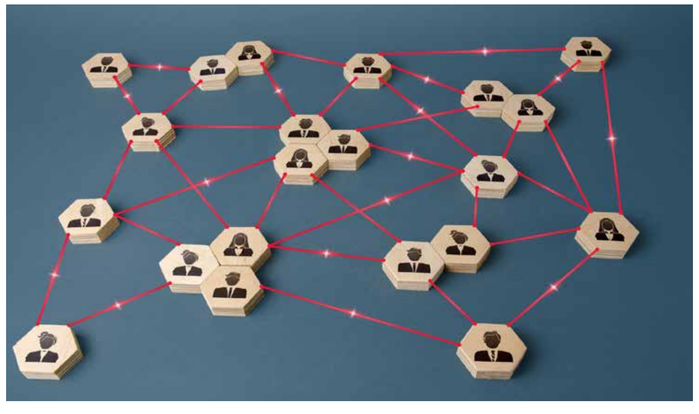

كما سيعزز التنسيق بين المسؤولين المحليين، وسيخلق جوا تنافسيا، برغم أن تأثير اللامركزية في الحد من البطالة والفقر ورفع معدلات النمو، يكون مخيبا للامال في كثير من الأحيان، وستبقى التفاوتات الطبقية حاضرة في البلاد ربما سيشهد مستوى تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية والمياه والبيئية والخدمية. تحسينات كبيرة، وربما سيطرأ تنمية على القطاع الخاص، والحماية الاجتماعية، والرياضة، والثقافة. حيث تعتبر الوحدات الإدارية الرئيسة المسؤولة لتقرير الأهداف التي يجب أن تحققها الإدارات المحلية التي تتمتع بسلطة تقديرية محدودة بشأن استخدام الأموال، في حين ستبقى تحويلات الحكومة المركزية تأتي في شكل أموال مخصصة لأنشطة محددة معروفة، تتعلق أساسا بتقديم الخدمات.

تمتلك المناطق هوامش كبيرة لجهة تشييد البنية التحتية، مثل بناء المدارس، وتتمتع الوحدات المحلية بحرية تقرير ما ستبنيه، وأين تبنيه، باستخدام كتلة رأس المال الخاصة بها، كما تظل حرة في تحديد إنفاق ما تجمعه من إيرادات محلية. وتنزامن تطبيق اللامركزية مع تعزيز قاعدة للحوكمة موجهة نحو النتائج، وكانت الأداة الرئيسة لذلك هي عقد أداء الإدارات المحلية، وهي أداة لتحقيق تطلعات التنمية الوطنية، وإن المعيار هو التزامات تم التعهد بها بين السيد الرئيس وبين الوزارات والمجالس والمقاطعات، وتقييم مدى التنفيذ كل عام، ويعتبر معدل الأداء المرتفع لرؤساء البلديات شهادة على أهمية الأداء بوصفه معيارا في عملية تناوب السياسيين، وبقائهم في الحكومة المركزية تقصيرا أو ترددا، في منح الادارات المحلية الموارد الكافية، و تصير الخدمات في متناول السكان بالفعل، ولم تعد هناك حاجة للسفر إلى دمشق أو حتى إلى مراكز المدن. كما في الماضي للحصول على وثائق، أو نحو ذلك من الخدمات.

مع كل قدرات المتفاوتة للوحدات المحلية، لكنها ستبقى أشبه بأدوات تنفيذ وتخديم كبيرة، وسيبقى دورها في التخطيط محدودا، إذ يحتفظ المركز بمعظم السلطة الواجهة السياسية والاجتماعية، وهذا المعيار (الذي ينتج عنه ضغط حقيقي من أعلى إلى أدنى) يحمل جانبين متضادين: الإيجابي أنه سيخلق في البلاد ثقافة إنجاز الأشياء التي ستغلغل في أجهزة الدولة، وفي قطاعات مثل الصحة والتعليم، وسنشاهم هذه الثقافة في تغيير وتعديل توجهات وأفكار المسؤولين المحليين وتوجيهها نحو النتائج.

أما الجانب السلبي فأنه ربما سيوجد حوافز ضارة، لتنفيذ صارم، سيصبح تركيز المسؤولين المحليين منصبا على الوصول إلى الأهداف المحددة بدقة من قبل المركز، بدلاً من التركيز على تلبية احتياجات السكان المحليين.

وتتمثل الآلية الثالثة التي تدعم اللامركزية من خلالها التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات، في: تعزيز تنسيق خدمات الدولة على المستويات المختلفة.

لن يتم نقل المسؤوليات ببساطة من الوزارات التنفيذية إلى المكاتب المحلية، ويتم حل مشكلات العمل الجماعي المرتبطة بتقديم الخدمات.

تدفع الإدارات المحلية رواتب العاملين والعاملات في قطاعات الطب والتمريض والتعليم، وتشرف على المراكز الصحية والمستشفيات والمدارس، وكل ما يرتبط بها، وفي اللامركزية، يلعب تأثير التنسيق، دورا كاملا، وتنتج التنمية بشكل مشترك مع السكان، إذ تتمتع الإدارات المحلية بقدرة أفضل على إشراك السكان في إنتاج الخدمات والبنية التحتية، أما في غياب اللامركزية، فقد يعيق التنسيق بين السلطات المحلية المسؤولة عن تعبئة السكان، وبين الوزارات التنفيذية، ويؤدي إلى نقص وتأخر، أو تراجع الخدمات، وضعف المشاركة الأهلية في عملية إنتاجها.

أهمية النقاش في مسألتي التحول إلى اللامركزية، ومكافحة الفساد بالنسبة لنا في سوريا لا تخفى على أحد، ومع تجدد الحديث بين وقت وآخر عن ضرورات التحول إلى اللامركزية في سوريا المستقبلية، وسط انقسام الآراء بين متحمس، ومتحفظ

تفاقم الأزمات الاقتصادية ... الواقع المعيشي يزداد سوءاً في مناطق الحكومة الانتقالية

تقرير/ مجد محمد

تشهد منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة تحولات عميقة في موازين القوى الاقتصادية، حيث لم تعد الصراعات العسكرية أو السياسية وحدها العنوان الأبرز في المشهد الإقليمي، بل باتت الأزمات المعيشية والضغوط الاقتصادية تتصدر المشهد، وتؤثر مباشرة في استقرار الدول والمجتمعات.

ففي الوقت الذي تسعى فيه بعض الدول إلى إعادة هيكلة اقتصادها ومواجهة التحديات العالمية مثل التضخم وتقلبات سوق الطاقة، تترنح دول أخرى تحت وطأة أزمات مركبة، كما هو الحال في سوريا، وتحديداً في مناطق الحكومة السورية الانتقالية، حيث يستمر الانهيار المعيشي وسط تجاهل رسمي للواقع المرير.

وفي ظل غياب حلول اقتصادية حقيقية، ومع استمرار الأزمات المتعددة في المنطقة، يبدو أن الشرق الأوسط دخل مرحلة جديدة من الصراعات، عنوانها الرئيسي «الصراع على البقاء». وفي سوريا تحديداً، تتجلى الأزمة بأوضح صورها في مناطق الحكومة السورية الانتقالية، حيث بات المواطن السوري يواجه تحدياً يومياً لتأمين أساسيات الحياة، بينما تغيب الرؤية الرسمية، ويستمر الخطاب الإعلامي في تكرار وعود لا تجد ترجمتها إلا على صفحات الجرائد الرسمية.

وفي هذا الإطار، عقدت صحيفتنا لقاءً خاصاً مع الحقوقي ديار عمر، الذي أكد أن الوضع الاقتصادي في عموم الشرق الأوسط مضطرب، والمنطقة برمتها تواجه موجة من التحديات الاقتصادية المعقدة، خاصة مع غياب خطة واضحة أو شفافة للخروج من الأزمة.

وأضاف عمر أن لبنان يشهد انهيارات مصرفية مستمرة، فيما تفقد الليرة اللبنانية قيمتها يوماً بعد يوم، ما أدى إلى تآكل مدخرات المواطنين وتراجع الخدمات العامة. وأشار إلى أن الحرب المستمرة في اليمن أنهكت الاقتصاد وأفقدت السكان الأمن الغذائي والصحي، بينما يعاني العراق، رغم موارده النفطية الضخمة، من بطالة متفشية وفساد يعرقل أي محاولة جدية للتنمية.

وأردف عمر بأن حتى بعض الدول الأكثر استقراراً اقتصادياً، مثل السعودية والإمارات، تواجه تحديات مرتبطة بأسواق النفط وتوجهات تنويع الاقتصاد، وسط ضغوط من الاقتصاد العالمي المتقلب. ولا يغفل الحديث عن الحصار الاقتصادي على إيران والوضع الحرج لدولة تركيا.

وأشار عمر إلى أن معاناة المواطن في الشرق الأوسط تزداد، حيث يعيش الملايين تحت خط الفقر ويواجهون صعوبات يومية في تأمين حاجاتهم الأساسية، مؤكدًا أن الحلول المؤقتة والتصريحات السياسية لم تعد كافية لتهدئة الشارع الذي بات يدرك أن لا انفراج اقتصادي قريب دون إصلاحات حقيقية وشاملة.

وبالتركيز على سوريا، أكد عمر أن رغم كثرة التصريحات الحكومية الصادرة من دمشق حول خطط تحسين الوضع المعيشي، إلا أن الواقع اليومي للسكان في مناطق سيطرة حكومة دمشق يعكس صورة مختلفة تماماً. الأزمة الاقتصادية مستمرة بل ومتفاقمة، في ظل ارتفاع حاد في الأسعار، وانهيار متواصل في قيمة العملة المحلية، وعجز شبه كامل في تأمين الخدمات الأساسية من كهرباء ومحروقات ومواد غذائية.

وأضاف أن الوعود الرسمية بتحسين مستوى المعيشة التي تكررت عبر وسائل الإعلام وخطابات المسؤولين بقيت حتى اللحظة مجرد شعارات فارغة لا تتجاوز الحبر على الورق، دون أن ينفذ منها شيء ملموس على أرض الواقع. وبدلاً من التحسن، يزداد الوضع المعيشي سوءاً، مما يفاقم شعور المواطنين بالإحباط والعجز، ويفقدهم الثقة بأي حديث رسمي عن إصلاح أو تعافي اقتصادي.

وفي ذات السياق، أشار عمر إلى أن هيمنة الصراعات الاقتصادية في الشرق الأوسط تعد من أبرز السمات التي تشكل الواقع السياسي والاجتماعي للمنطقة، وقد ازدادت حدتها في العقود الأخيرة نتيجة تداخل العوامل الجغرافية والسياسية والطائفية والمصالح الدولية.

واختتم عمر حديثه قائلاً: «مع استمرار غياب العدالة الاقتصادية وسوء توزيع الثروات، يبقى الأمل معقوداً على تبني سياسات تنموية شاملة، وتعزيز التكامل الإقليمي، والعمل المشترك لحل النزاعات من جذورها. فقط من خلال معالجة الأسباب الاقتصادية العميقة يمكن للمنطقة أن تتجاوز دوامة الصراع وتحقق استقراراً حقيقياً وتنمية مستدامة».

ارتفاع أسعار الأسمدة في المصارف الزراعية الحكومية مقارنة بالقطاع الخاص في طرطوس

طرطوس/ ا-ن

أثارت ارتفاع أسعار الأسمدة في المصارف الزراعية بطرطوس مقارنة بأسعار القطاع الخاص تساؤلات عديدة حول آلية التسعير السابقة والعقود المبرمة مع الموردين. ففي ظل بيئة إنتاج زراعي تواجه ضغوطاً كبيرة، فإن تحميل المزارع فارق السعر، ولو بشكل غير مباشر، يزيد من تكاليف الإنتاج ويعرضه لاحتمالات الخسارة، خاصة مع غياب دعم تسويقي مستقر لمنتجاته. وبذلك، فإن تخفيض الأسعار لوحده لا يكفي ما لم يرافقه إصلاح جذري في آلية الشراء من الموردين.

ويؤكد المتابعون على ضرورة أن تضمن العقود مع الشركات الموردة للأسمدة أسعاراً عادلة وقابلة للمراجعة الدورية لتجنب تحميل المزارع نتائج تفاوت السوق وضعف التفاوض.

وفي هذا السياق، تشير مصادر في المصرف الزراعي بطرطوس إلى توجهات لتخفيض أسعار الأسمدة لتقترب من أسعار السوق، إضافة إلى سعي المصرف للحصول على موافقة المصرف المركزي للتعامل بالدولار، استجابة لمطالب عدد من المتعاملين.

رغم ما تبدو عليه هذه الخطوات من إيجابية على الصعيد الظاهري، تكشف قراءة متأنية للتفاصيل أبعاداً اقتصادية أعمق قد لا تصب بالكامل في مصلحة الفلاحين، خصوصاً في المرحلة التي تلت سقوط النظام.

ويحمل موضوع التعامل بالدولار وجهين مختلفين، فمن جهة قد يمكّن ذلك المصارف الزراعية من تسهيل التعاملات مع الموردين المحليين والدوليين وضمان توفر المواد الزراعية، لكن من جهة أخرى قد يفتح المجال لتحقيق هوامش ربح إضافية للمستوردين والتجار، على حساب استقرار العمليات النقدية داخل البلد.

ويبدو واضحاً أن المتعاملين الذين يُراد تلبية طلباتهم هم الموردون والتجار أكثر من المزارعين، إذ إن المزارع يتقاضى مستحقاته بالليرة ولا يتعامل بالدولار لا بيعاً ولا شراء. ومن هنا، فإن السماح بالتعامل بالدولار دون ضوابط دقيقة أو سياسة سعر صرف واضحة قد يحمل المصرف فروقات خسارة ناجمة عن تقلبات السوق، خصوصا في حال عدم توازن التدفقات الداخلة والخارجة بالعملات الأجنبية.

وتؤكد مصادر مصرفية في طرطوس أن ما تقوم به المصارف الزراعية من توفير للبذور والأسمدة بنظام البيع إلى أجل دون فوائد، وصرف القروض للفلاحين، يعد دوراً محورياً في دعم القطاع الزراعي في المحافظة.

غير أن تحقيق أثر فعلي ومستدام لهذه الخطوات يتطلب أن تترافق مع إصلاح شامل في السياسات التعاقدية والتسعيرية، إضافة إلى رقابة مصرفية حذرة في حال السماح بالتعامل بالدولار، حتى لا تتحول المرونة إلى استغلال لصالح فئة محدودة من المتعاملين.

وفي الختام، يؤكد خبراء اقتصاديون أن تخفيض أسعار الأسمدة خطوة مرحب بها لكنها يجب أن لا تكون مجرد تصحيح مؤقت، بل بداية لإصلاح آلية التوريد بالكامل.

أما مسألة التعامل بالدولار فينبغي أن تُدرس بعمق ضمن سياسة نقدية واضحة تحافظ على التوازن بين مصلحة الفلاح والمصرف، دون أن تُستغل لتحقيق أرباح على حساب الاقتصاد الزراعي الوطني.

وفرة الخضار تحوّل موسم الزراعة الصيفي في حمص إلى كابوس للمزارعين

حمص/ بسام الحمد

تحول موسم الخضار الصيفي في حمص هذا العام إلى كابوس حقيقي للمزارعين، حيث غمرت الأسواق بوفرة كبيرة من الإنتاج، لكن أسعار المحاصيل انهارت إلى مستويات غير مسبوقة، ما ترك المزارعين عاجزين عن تغطية تكاليف الإنتاج، في حين استفاد التجار ووسطاء السوق بشكل كبير.

في قرى ريف حمص الشمالي، يعاني المزارعون من خيبة أمل كبيرة أمام محاصيلهم الوفيرة التي لا تجد من يشتريها إلا بأسعار زهيدة للغاية. يقول أبو محمد، مزارع من قرية الحولة: «كنا نبيع كيلو البندورة بـ٥٠٠٠ ليرة في بداية الموسم، واليوم بالكاد يصل سعرها إلى ١٠٠٠ ليرة، بينما تكلفة إنتاجه تتجاوز ٢٠٠٠ ليرة». وهذه المعادلة المجحفة تكررت مع معظم المحاصيل الصيفية، حيث لم يتجاوز سعر الكيلوغرام من الخيار والكوسا ١٥٠٠ ليرة، رغم أن تكلفة إنتاجهما أعلى بكثير.

وترجع الأزمة إلى عدة عوامل مجتمعة، إذ جاء القرار الحكومي بوقف استيراد بعض أصناف الخضار بهدف دعم المنتج المحلي متأخراً جداً، بعد أن فاضت الأسواق بالإنتاج. كما أن غياب قنوات تصدير منظمة وضعف القدرة على تصريف الفائض خارج السوق المحلية، ساهم في انهيار الأسعار. يوضح خالد، مزارع من قرية تلدو: «لو فتحنا منافذ تصدير إلى دول الجوار، لكنا استطعنا بيع المحصول بأسعار مجزية، لكن كل ما نفعله هو بيعه في الأسواق المحلية بأسعار لا تغطي حتى كلفة العمالة».

في أسواق حمص، تتجلى المفارقة بوضوح، فبينما يخسر المزارعون، يزداد نشاط الوسطاء والتجار الذين يشترون المحاصيل بأسعار زهيدة ويعيدون بيعها في المدن بأسعار مرتفعة. تقول أم علي، بائعة في سوق الخضار المركزي: «الناس يفرحون بانخفاض الأسعار، لكنهم لا يعرفون أن المزارع هو من يدفع الثمن. التاجر يشتري الخيار من المزارع بألف ليرة ويبيعه بـ٢٥٠٠ ليرة، دون أن يتحمل مشقة الزراعة أو مخاطرها».

ولم تقتصر تداعيات الأزمة على الخسائر المالية فقط، بل دفعت بعض المزارعين إلى زراعة محاصيل أقل استهلاكاً للمياه كالقمح والزيتون، رغم أن عوائدها المالية أقل. يقول أبو أحمد، الذي ترك زراعة البندورة هذا الموسم: «لم يعد هناك جدوى، كل موسم نخسر أكثر من السابق، والأرض لم تعد تكفينا كما كانت».

وفي ظل هذه الأزمة، ظهرت بعض المبادرات الفردية التي تحاول تقليل الخسائر، حيث شكلت مجموعة من المزارعين في قرية الرستن تعاونية لبيع منتجاتهم مباشرة للمستهلك، متجاوزين بذلك وساطة التجار. كما حاول آخرون تحويل الفائض إلى معجون طماطم أو مخللات، لكن هذه الحلول لا تزال محدودة التأثير في ظل غياب الدعم الحكومي والمؤسساتي الحقيقي.

ويحذر مختصون من استمرار هذا الخلل في معادلة العرض والطلب، مطالبين بوضع خطط زراعية متكاملة تحدد المساحات المزروعة بناءً على احتياجات السوق والإمكانيات المائية، لتفادي المزيد من الخسائر وتأمين استقرار القطاع الزراعي في المحافظة.

طرطوس تتحول إلى «سوق مفتوح»... فوضى البسطات العشوائية تعيق الحركة وتثير مخاوف صحية

طرطوس/ ا ـ ن

تنتشر البسطات العشوائية بشكل كثيف وملحوظ في شوارع وأرصفة مدينة طرطوس ومدنها التابعة كبانياس وصافيتا والقدموس والدريكيش والشيخ بدر، وصولاً إلى الأوتسترادات والطرقات العامة، ما تسبب في إعاقة حركة المشاة والمركبات، وتشويه الصورة البصرية والعمرانية للمدن، وسط تقاعس الجهات المعنية عن معالجة هذه الظاهرة التي تتفاقم منذ سنوات دون حلول جذرية.

ويعود مشهد إشغال الأرصفة بالباعة الجوالين إلى سنوات سابقة، إلا أنه عاد إلى الواجهة اليوم بزخم كبير، حيث تحولت الأرصفة إلى أسواق متكاملة تضم مختلف أنواع البضائع: من الأطعمة والأليسة المستعملة والسلع المنزلية، إلى المواد الغذائية والحبوب الجافة وأدوات المطبخ البلاستيكية والزجاجية، فضلاً عن عربات الخضار المتنقلة المنتشرة دون ترخيص أو تنسيق مع البلديات، ودون أن يدفع أصحابها أي رسوم إشغال قانونية.

وفي هذا السياق، صرّح المهندس منهل ياسين، من بلدية طرطوس، أن البلدية خصصت مؤخراً مساحة فارغة لتجميع البسطات العشوائية وفرض رسوم أسبوعية على إشغالها، بحسب المساحة التي تحتلها، وذلك كخطوة أولى لتنظيمها قبل نقلها إلى سوق مخصص لهذه الأنشطة. وأوضح ياسين أن بسطات الخضار ستواصل دفع رسوم إشغال حتى نهاية العام، على أن يتم نقلها لاحقاً إلى الموقع البديل.

كما أشار إلى أن إشغالات الأرصفة من قبل المحال المرخصة تخضع للرقابة البلدية، حيث تُنظَّم محاضر ضبط بحق المخالفين وتُوجَّه إنذارات متكررة، في حين تسير دوريات ميدانية لضبط التجاوزات، رغم محدودية الموارد.

لكن الواقع على الأرض يبدو مغايراً، إذ يلاحظ المواطنون فوضى كبيرة في الأسواق وغياباً شبه تام للتنظيم. فقد تحولت شوارع المدن خلال الأشهر الأربعة الماضية إلى «بسطة ضخمة»، بحسب تعبير السكان، بعد أن تم افتراش الأرصفة وحتى الشوارع بالبضائع، في بعض المناطق إلى حد لم يعد يترك للمشاة متسعاً للمرور.

وتؤكد أمينة، وهي إحدى سكان المدينة، أن الإقبال الكبير على البسطات مرده الفارق الكبير في الأسعار مقارنة بالمحال التجارية، حيث تباع ثلاث علب سردين بـ١٣ ألف ليرة، وعلبة مرتديلا كبيرة بـ١٢ ألفاً، وعلبة حلاوة صغيرة بـ٧ آلاف، وكيلو الحمص بـ١٠ آلاف، والأرز بـ٩ آلاف، وكيلو السكر بـ٧ آلاف، وتباع دزينة كاسات الشاي بـ١٢ ألفاً فقط. وأضافت أن هذا الفارق أجبر أصحاب المحال على تخفيض أسعارهم لمجاراة بائعي البسطات.

ورغم ذلك، حذرت أمينة من أن العديد من السلع المعروضة على هذه البسطات غير صالحة للاستهلاك، أو مجهولة المصدر، ودعت إلى ضرورة تشديد الرقابة الصحية على الأغذية والمواد الحساسة، ومراقبة تواريخ الإنتاج والصلاحية.

ويقرّ مسؤولو بلديات المحافظة بأن السوق الشعبي الذي تم تخصيصه للبسطات بحاجة إلى تأهيل كامل من حيث البنية التحتية، وإعادة استثماره ليكون ملاذاً دائماً للبائعين، بعيداً عن الأرصفة العامة. كما يجري التخطيط لتأهيل الأسواق في كل المدن وتأمين خطوط نقل وسرافيس لتمكين المواطنين من الوصول إليها بسهولة، ما يتيح نقل كافة البسطات النظامية والمخالفة إلى مواقعها الجديدة، وضمان إبقاء الأرصفة والشوارع خالية من الإشغالات.

لكن، وبحسب متابعين للشأن المحلي، فإن تنفيذ هذه الخطة يصطدم بعقبات عدة، أبرزها ضعف الموارد والإمكانيات، وغياب الإرادة الإدارية الصارمة، وتداخل الصلاحيات بين المؤسسات المحلية، مما أدى إلى استمرار التمدد غير المنظم للبسطات.

وتعاني مدن طرطوس، بحسب الأهالي، من حالة فوضى سوقية واضحة، تتجلى ليس فقط في عشوائية البسطات، بل في غياب الرقابة الجمركية وتفشي البضائع التركية والمهربة والمجهولة المصدر، لا سيما في المواد الغذائية التي يُشكك في صلاحية بعضها.

ويحذر مراقبون من أن استمرار هذه الفوضى يهدد صحة السكان، ويقوّض فرص التعافي الاقتصادي، كما يضرب الإنتاج المحلي الذي بات يعاني من منافسة غير عادلة. وقد طالبوا الجهات التابعة للحكومة السورية الانتقالية والسلطات المحلية بضرورة التحرك الفوري لتنظيم الأنشطة التجارية والصناعية في المنطقة، وإعادة فرض هيبة القانون في الأسواق.

من جهتهم، يرى السكان أن المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على وحدات الإدارة المحلية، التي لم تُظهر الجدية المطلوبة في ضبط الأسواق، رغم الشكاوى المتكررة، فيما يأمل كثيرون أن تساهم خطط تنظيم الأسواق في تحسين الواقع الخدمي، خاصة مع اقتراب موسم عودة المغتربين والاصطياف، إذ لا يليق بمدينة كطرطوس أن تستقبل ضيوفها بهذه الصورة الفوضوية.

الجفاف يهدد تربية النحل في حماة ويقلص إنتاج العسل إلى النصف

حماة/ جمانة الخالد

تشهد مدينة حماة، وخاصة في ريفها الغربي بمدينة مصياف، أزمة حادة في تربية النحل نتيجة الجفاف المتواصل وارتفاع درجات الحرارة، ما أدى إلى تراجع إنتاج العسل بشكل ملحوظ. فبعد أن كانت سوريا تنتج أكثر من ٤٠٠٠ طن من العسل سنوياً، انخفض الإنتاج اليوم إلى أقل من النصف، في مؤشر صارخ على تدهور البيئة والزراعة بعد سنوات من الجفاف والنزاع.

في مدينة مصياف، يروي أحد مربي النحل الستيني معاناته أمام خلية فارغة تقريباً، حيث كان ينتج في السابق ١٥ كيلوغراماً من العسل في الموسم الواحد، بينما لا تتجاوز كميات الإنتاج حالياً ثلاثة كيلوغرامات بسبب ندرة الأزهار. وأوضح أن الأعشاب الجافة حلت محل حقول الياسمون والكمون التي كانت تزهر سابقاً وتوفر الغذاء للنحل.

ومع تقلص الإنتاج، تواجه تربية النحل مخاطر جديدة؛ ففي منطقة سهل الغاب يشكو مربي نحل في الثلاثينيات من عمره من غزو طيور الوروار لخلاياه، التي تأكل أعداداً كبيرة من النحل يومياً، مما يزيد الخسائر التي يعاني منها مربو النحل. في ريف مصياف أيضاً، ضرب صقيع الربيع المبكر زهور الحمضيات قبل أن يتمكن النحل من جمع رحيقها، ما أفقد النحالين مورداً غذائياً رئيسياً، بينما توقفت ملكات النحل عن وضع البيض بسبب نقص الغذاء، حسب ما أكدت مربية نحل تعيل أسرتها من هذا النشاط.

وتفاقم الوضع انتشار المبيدات الزراعية غير المدروسة، حيث شهد ريف حماة الجنوبي خسارة مئات الخلايا دفعة واحدة بعد رش حقول مجاورة بمبيدات قوية، إذ يحمل النحل السم إلى خلاياه ما يؤدي إلى موت جماعي لا يمكن منعه.

في مواجهة هذه التحديات، يسعى بعض المربين إلى التكيف من خلال مبادرات مثل تحويل الأراضي إلى «مطاعم للنحل» بزراعة نباتات مقاومة للجفاف كالزعتر والخشخاش، أو نقل خلاياهم لمسافات بعيدة بحثاً عن مراعي زهرية، رغم ارتفاع تكلفة الوقود التي تعيق هذه الجهود.

على المستوى الرسمي، تبرز دعوات لإنشاء «محميات نحلية» في الأراضي الحكومية، وإعادة تفعيل برامج تربية النحل السوري الأصيل الذي يتحمل الظروف القاسية، إضافة إلى تشجيع زراعة النباتات الطبية والعطرية كبديل عن المحاصيل التقليدية التي تعاني من شح المياه.

رغم الصعوبات، يحافظ العسل السوري على سمعته الجيدة في الأسواق المحلية، إلا أن ارتفاع أسعاره جعله سلعة ترفيهية، حيث بات المشترون يشترون العسل بالكيلوغرامات المنخفضة بدلاً من الكميات الكبيرة كما في السابق.

ويؤكد مربو النحل أن مستقبل هذا القطاع الحيوي مرتبط بشكل وثيق بمستقبل الزراعة السورية وقدرة البلاد على مواجهة التغيرات المناخية وتأمين بيئة صحية للنحل، فكما يقول أحد المربين القدامى: «إذا اختفى النحل، ستختفي معه ألوان وأطعمة لن تعود أبداً».

حمص.. نقص في المحروقات وازدحام أمام محطات الوقود

حمص/ بسام الحمد

شهدت محافظة حمص خلال الأيام الماضية نقصاً واضحاً في كميات المحروقات المتاحة، نتيجة عدم استقرار الطلب المقدم من المحافظة إلى إدارة شركة المحروقات، بالإضافة إلى اعتماد بعض المواطنين على المواد المهربة التي تؤثر سلباً على انتظام التوزيع الرسمي.

وأفاد مسؤولون في وزارة الطاقة التابعة للحكومة السورية الانتقالية أن بعض الأيام شهدت غياباً كاملاً للطلبات الرسمية على المحروقات من حمص، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة، مؤكدين أن الوزارة تعمل حالياً على معالجة الخلل لضمان توفير احتياجات المواطنين بشكل أفضل.

ودعا المسؤولون السكان إلى التعاون مع الجهات المعنية والإبلاغ عن أي ممارسات غير قانونية تتعلق بتهريب المحروقات، مشيرين إلى أن هذه الظواهر تؤثر بشكل مباشر على توفر المواد الأساسية للمواطنين وتزيد من حدة الأزمة.

وشهدت المحافظة ازدحاماً مفاجئاً وطويلاً أمام محطات الوقود، بعد انتشار تسجيلات صوتية وشائعات تشير إلى وقف تحميل طلبات البنزين والمازوت إلى حمص، ما دفع أعداداً كبيرة من السيارات إلى الاصطفاف لساعات أمام المحطات وسط مخاوف من انقطاع وشيك في التوريدات.

وتباينت التفسيرات بشأن أسباب الأزمة؛ إذ عزت مصادر بعضها السبب إلى توقف وصول المشتقات النفطية القادمة من لبنان عبر المعابر غير الشرعية، والتي كانت تُباع في السوق السوداء، فيما أرجع آخرون الأزمة إلى زيادة الطلب على وسائل المواصلات نتيجة ارتفاع أعداد الوافدين من لبنان إلى سوريا.

يذكر أن دمشق تعتمد على النفط المستورد من روسيا، الذي يصل عبر ناقلات بحرية إلى الموانئ السورية، غير أن وصول هذه الناقلات تراجع مؤخراً بشكل غير منتظم، ما أسفر عن انقطاعات متكررة في وسائل المواصلات وتعطل توصيل الخدمات إلى بعض المدن، إضافة إلى نقص مواد التدفئة.

في السياق ذاته، تواصل الليرة السورية خسائرها الحادة مقابل الدولار الأمريكي، مسجلة مستويات قياسية جديدة في تاريخ العملة المحلية بعد سقوط نظام الأسد، حيث وصلت قيمة الليرة إلى ١٠ آلاف مقابل الدولار، بعد أن كانت مستقرة لفترة عند حوالي ٩ آلاف ليرة، مما يزيد من الضغوط الاقتصادية على المواطنين في ظل هذه الأزمة.

رغم تردي البنية التحتية... أكثر من ١,٤ مليون سوري يعودون إلى منازلهم منذ مطلع العام

تقرير/ مرجانة إسماعيل

تشهد سوريا خلال العام الجاري موجة عودة غير مسبوقة للاجئين والنازحين، حيث تشير تقديرات المنظمات الدولية إلى عودة أكثر من ١,٤ مليون شخص إلى مناطقهم الأصلية، رغم ما تعانيه البلاد من دمار واسع في البنية التحتية وتراجع حاد في الخدمات الأساسية.

وتأتي هذه العودة في وقت لا يزال فيه الاقتصاد السوري يعاني من آثار كارثية خلّفتها سنوات الحرب. فقد خسر الاقتصاد نحو ٨٤٪ من حجمه منذ عام ٢٠١١، في حين تُقدّر الخسائر التراكمية بنحو ٨٠٠ مليار دولار. يعيش اليوم نحو ٩٠٪ من السوريين تحت خط الفقر، بينما تبلغ معدلات البطالة حوالي ١٥٪، وسط مؤشرات على مزيد من التدهور في العام المقبل.

العائدون يواجهون ظروفاً صعبة للغاية. فحوالي ٤٠٪ من المنازل إما مدمرة كليًا أو غير صالحة للسكن، ويعانون من نقص حاد في الكهرباء والمياه. تعمل شبكة الكهرباء بطاقة لا تتجاوز ٢٥٪ من قدرتها، بينما تسجل شبكات المياه تراجعاً بنسبة ٤٠٪ مقارنة بفترة ما قبل الأزمة. في القطاع الصحي، لا تعمل سوى ٣٧٪ من مراكز الرعاية بكامل طاقتها.

ورغم هذه المعوقات، فإن العودة تحمل في طياتها مؤشرات إيجابية. كثير من العائدين عادوا بخبرات ومدخرات يمكن أن تسهم في تحريك عجلة التعافي المحلي. كما أن التحويلات المالية من المغتربين السوريين، والتي تصل إلى مئات الملايين من الدولارات سنويًا، تشكل شريان دعم اقتصادي للأسر والمجتمعات المحلية.

في المناطق الريفية، بدأ العائدون بإعادة إحياء أراضيهم الزراعية رغم ضعف الإمكانيات، فيما تسجل المدن الكبرى انتعاشاً محدوداً في قطاعات التجارة والخدمات، مع تحسن نسبي في حركة الأسواق.

لكن التحديات ما زالت هائلة. أزمة السكن تتفاقم مع ارتفاع الطلب، ما أدى إلى زيادة الإيجارات بنسبة تجاوزت ٣٠٠٪ في بعض المناطق. كما أن سوق العمل غير قادر على استيعاب أعداد العائدين الباحثين عن فرص، في ظل غياب مشاريع استثمارية كبيرة.

الحكومة السورية الانتقالية تواجه اختباراً صعباً في توفير الخدمات الأساسية. البنية التحتية للمياه والصرف الصحي تعمل بنصف طاقتها على الأكثر، والمدارس تعاني من اكتظاظ حاد، حيث يصل عدد الطلاب في بعض الصفوف إلى أكثر من ٦٠ تلميذاً.

وعلى الصعيد الدولي، تبدو الاستجابة ضعيفة. فخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٤ لم تحصل سوى على ١٢٪ من التمويل المطلوب، ما يهدد بإغلاق عدد من المدارس والمراكز الصحية التي تعتمد على الدعم الخارجي.

في القطاع الزراعي، ورغم تحسن الوضع الأمني في بعض المناطق، يواجه العائدون عقبات مثل نقص البذور والأسمدة، وارتفاع كلفة الري، وتراجع موثوقية الزراعة البعلية بسبب تغيرات المناخ.

أما التعليم، فيمر بأزمة حادة مع عودة مئات الآلاف من الطلبة إلى مدارس متهالكة تعمل بنظام الفترتين أو الثلاث، وتفتقر إلى المعلمين والمستلزمات الأساسية.

مع ذلك، يبدي العائدون إرادة واضحة في إعادة بناء حياتهم. الكثيرون بدأوا مشاريع صغيرة اعتماداً على مدخراتهم المحدودة، في محاولة لإنعاش مجتمعاتهم وإعادة الأمل إلى الأحياء التي دمرتها الحرب.

ويظل مستقبل العودة معلقاً على قدرة الحكومة في توفير الحد الأدنى من الخدمات، وعلى مدى تجاوب المجتمع الدولي مع الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، إلى جانب استمرار تحسن الوضع الأمني. لكن الأهم من ذلك، هو العزيمة التي يبديها السوريون لإعادة إعمار وطنهم رغم المصاعب.

مكاتب النفوس في طرطوس.. ازدحام ومعاناة، ساعات تحت حرارة الشمس

طرطوس/ ا ـ ن

يشهد مركز الأمن الجنائي في طرطوس ازدحاماً شديداً وانتظاراً طويلاً لساعات تحت الشمس من قبل آلاف المواطنين الراغبين في الحصول على وثيقة لا حكم عليه، التي تعتبر من الوثائق الأساسية لاستكمال العديد من المعاملات الرسمية والشخصية، وعلى رأسها السفر للعمل أو الدراسة. يأتي هذا الازدحام في ظل استمرار توقف الشبكة الالكترونية وتعطل بعض المقرات الحكومية نتيجة الأضرار والتخريب الذي طالها في الفترات الماضية.

وينتظر العديد من مواطني طرطوس إعادة افتتاح مصلحة النفوس لاستصدار بيان القيد العائلي، لاستكمال بعض ثبوتياتهم، ومن بينهم متقاعدون لم يتقاضوا رواتبهم منذ أكثر من شهرين بسبب عدم تمكنهم من استكمال الأوراق المطلوبة، وسط وعود بعودة العمل تدريجياً في مصلحة النفوس.

وأوضحت الجهات المعنية في الشؤون المدنية والداخلية والجنائية في المحافظة أن الازدحام الحالي ناتج عن توقف الشبكة الالكترونية وتعطل أنظمة العمل بسبب التخريب والدمار الذي تعرضت له المقرات الحكومية سابقاً، بالإضافة إلى توقف استصدار عدد من الوثائق المدنية في عدة مكاتب. وقد بدأ مركز خدمة المواطن الرئيسي في بلدية طرطوس مؤخراً تقديم خدماته للمواطنين بشكل جزئي، حيث يعمل على إعادة منح الثبوتيات وتسيير طلبات المواطنين، إضافة إلى منح رخص البناء وتثبيت وقائع البيع والشراء ونقل الملكية. لكن رغم استئناف إصدار وثيقة لا حكم عليه، فإن آلاف المواطنين لا زالوا يصطفون أمام مبنى الأمن الجنائي.

وكانت هذه الوثيقة متوفرة سابقاً عبر الحكومة الالكترونية، كما كان بالإمكان استخراجها بسهولة من خلال التسجيل عبر الهاتف أو من خلال نافذة واحدة تقدم الخدمات مجتمعة، لكن تغيرت الأمور لتصبح الحصول على هذه الوثيقة مهمة صعبة بسبب توقف تفعيل المكاتب المختصة، وهو الأمر الذي يعود إلى الأضرار التي خلفها النظام السابق من حرق ميدان وتخريب شبكات الاتصالات التي تربط المحافظة بدمشق.

وفي ظل هذه الظروف، عبر المواطنون عن أملهم في أن تتخذ الجهات المعنية إجراءات عاجلة لتسهيل استخراج الوثائق وتقليل أعباء المواطنين، مؤكدين أن تبرير المعاناة المستمرة بساعات الانتظار والازدحام تحت أشعة الشمس بسبب الأضرار التي لحقت بالمباني الحكومية غير كاف.

وقالت مرام، محامية من طرطوس، إن الحل السابق كان عبر نظام النافذة الواحدة الذي يدمج الخدمات ويقدمها من خلال نقطة اتصال واحدة، وهذا ليس مجرد رفاهية، بل ضرورة لضمان فعالية العمل الحكومي، وتوفير الوقت والجهد، والمساعدة في مكافحة الفساد الناتج عن تعقيد الإجراءات وتعدد الجهات المعنية.

من جهة أخرى، طالب العديد من الجهات غير الحكومية والعشرات من المواطنين بإصلاح عاجل لرسوم جوازات السفر، معتبرين أن هذه القضية من أكثر المشاكل التي تؤثر على السوريين في الداخل والخارج. حيث لا تزال تكلفة إصدار جوازات السفر كما كانت في أيام النظام السابق، ما يجعل جواز السفر السوري من بين أغلى الجوازات على مستوى العالم، وأدناها من حيث حرية التنقل، إذ يسمح لحامله بالدخول إلى ٢٨ دولة فقط.

ويؤكد المواطنون ضرورة العمل بجدية على مكافحة الفساد وإنهاء ظاهرة السماسرة الذين يستغلون تعقيد الإجراءات، وذلك عبر إنشاء بوابة إلكترونية شفافة وفعالة تتيح حجز المواعيد مباشرة، دون الحاجة إلى اللجوء إلى وسطاء أو محتالين يستغلون حاجة الناس للحصول على الوثائق الرسمية.

ضعف إنتاج القمح يثير قلق المزارعين مع انطلاق موسم الحصاد في ريف حلب

حلب/ خالد الحسين

مع بدء موسم حصاد القمح لهذا العام، يخيم القلق والاستياء على أوساط المزارعين في ريف حلب، نتيجة الانخفاض الملحوظ في كمية الإنتاج مقارنةً بالسنوات السابقة. ويأتي هذا التراجع في وقت يشكل فيه محصول القمح مصدر رزق أساسي للعديد من العائلات الزراعية، ما جعل من الموسم الحالي صدمة ثقيلة وسط ظروف مناخية صعبة وتحديات اقتصادية وخدمية متفاقمة.

في بلدة السفيرة، أشار المزارع محمود العلي إلى أن الموسم الحالي يُعد من الأسوأ، إذ لم يتمكن من جني سوى ربع ما كان يحصده في الأعوام الماضية. وقال وهو واقف بجانب حقله البالغة مساحته خمسين دونم: «هالسنة الموسم سيء جداً، الإنتاج تقريبا ٢٠٠ كيلو للدونم، بينما كنا نطلع ٤٠٠ كيلو بالسنين الماضية. زرعنا وتعبنا، بس المطر ما جا بوقته، والتسميد كان غالي، وكتير من الأرض ما قدرنا نسمدها منيح». وأضاف: «كنا ننتظر هذا الموسم نسترّ حالنا فيه، بس شكله رح يمرق بخسارة».

وفي منطقة الحاضر، لم تكن الصورة أفضل، حيث أكد المزارع أبو حسن أن محاصيل هذا العام كانت شحيحة. وعزا السبب إلى تأخر الأمطار وضعف الدعم الزراعي، خصوصا فيما يخص البذار والأسمدة. وقال: «زحنا فلاحين نعتمد على الله وعلى تعبنا، بس كيف بدنا نشتغل إذا الكيس سماد صار أغلى من دخلنا؟ وحتى لما نطلب مبيدات، يا ما مثلاقي، يا سعرها فوق طاقتنا».

أما في منطقة النيرب، فقد أوضح المزارع سامر الحمود أن كثيراً من الأراضي لم تُروَ بشكل كاف بسبب انقطاع محطات المياه وغياب المازوت المدعوم اللازم لتشغيل مضخات الري. وقال: «ما قدرنا نروي الأرض وقت الحاجة، اضطرينا نشتري مازوت من السوق السودا، وهالشي كلفنا كتير. المحصول تعبنا عليه، بس بالنهاية خاب أملنا». وأشار إلى أن محصول العام الماضي كان أفضل بثلاثة أضعاف، رغم التحديات حينها أيضاً.

من جهته، أوضح المهندس الزراعي خالد درويش، عضو اتحاد الفلاحين في ريف حلب، أن ضعف الإنتاج يعود إلى مجموعة من العوامل المتراكمة، أبرزها التغيرات المناخية، وعدم انتظام الهطولات المطرية، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج. وقال: «ندرك معاناة الفلاحين، وهم ركيزة الأمن الغذائي في البلاد. لكن الموارد المحدودة وتأخر التمويل أثر بشكل مباشر على قدرة الحكومة على التدخل السريع والفعال».

وأشار درويش إلى أن الاتحاد رفع عدة تقارير إلى الجهات المعنية للمطالبة بتحسين واقع الدعم الزراعي، ويجري العمل حالياً على إطلاق مبادرة بالتعاون مع منظمات داعمة لتأمين جزء من مستلزمات الموسم المقبل. كما دعا إلى ضرورة تثبيت أسعار المحاصيل وفتح مراكز تسويق مبكرة، لحماية الفلاحين من تقلبات السوق ومنع استغلالهم.

وبينما تواصل آلات الحصاد عملها في الحقول، تبدو السنابل أقل امتلاءً مما كان متوقعا، ما يعكس عمق الأزمة الزراعية التي يعيشها الريف السوري. ويجمع الفلاحون على أن تجاوز هذه الأزمة يتطلب خطة استراتيجية شاملة، لا تقتصر على دعم محدود، بل تشمل إصلاحات بنيوية تُعيد الثقة إلى المزارعين وتعزز قدرة القطاع الزراعي على الصمود.